C2007/7 B – استجابة الإدارة "المبدئية"

مذكرة المعلومات 2: الإنجازات الجوهرية في فترات السنتين الأخيرة

1– تقدم هذه الوثيقة نخبة من إنجازات المنظمة الجوهرية في فترات السنتين الأخيرة. وقد تم تقديم معلومات أكثر تفصيلا للأعضاء، لا سيما من خلال تقارير تنفيذ البرامج المتعاقبة.

وبناء عليه فإن الوثيقة تغطي:

- الزراعة وحماية المستهلك؛
- وقضايا اقتصادية واجتماعية؛
- ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- والغابات؛
- والتنمية المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة؛
- ونشر المعارف؛
- والدعم المتطور للبرامج الميدانية والاستثمارات.

2– وبالإضافة إلى ذلك، تبين الوثيقة بعض الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الأمانة على مدار نفس الفترة بخصوص:

- الاهتمام بتحديد الأولويات؛
- والاهتمام بتعزيز التخصصات المتعددة.

ألف– الزراعة وحماية المستهلك

إنتاج النباتات ووقايتها

3– أفضت عملية تشاركية قطرية الدافع بشأن تقييم *الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة* على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية إلى القيام في عام 1996 بنشر أول تقرير شامل عن *حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم*، وإلى قيام 150 بلدا باعتماد *خطة عمل عالمية من أجل صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والانتفاع المستدام بها*. وقد وفر هذا الإطار أساسا لاستكمال عملية تفاوضية في إطار هيئة الموارد الوراثية

للأغذية والزراعة واعتماد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويبلغ العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة في المعاهدة حتى الحين 116 طرفا. وقد شارك أكثر من 60 بلدا منذ عام 2001 في رصد تنفيذ *خطة العمل العالمية*، وإنشاء آليات لتقاسم المعلومات عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتيسير عمليات صنع القرارات وتدعيم الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة بشأن صون تلك الموارد وتحسينها من أجل توفير مستنبتات أفضل للمزارعين. كما تصدرت منظمة الأغذية والزراعة عملية إنشاء "الآلية التيسيرية" لتنفيذ خطة العمل العالمية في 2004 والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل في عام 2005، وهما عنصران هامان لاستراتيجية تمويل المعاهدة.

4- وحيث أن الأمن الغذائي متصل بقوة بتوافر بذور من نوعية جيدة للمزارعين، فقد ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في *تنمية قطاع البذور* في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وتم الاضطلاع بإصلاحات في سياسات البذور الوطنية (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار وغامبيا وبوركينا فاسو)، وتدعيم نظم البذور الوطنية، بما في ذلك إنتاج بذور المجتمعات المحلية (سيراليون وليبيا والكاميرون ونيجيريا وأنغولا والسودان وليسوتو وإثيوبيا والكاميرون وملاوي وتنزانيا وموزامبيق ومالي)، والبذور من أجل الإغاثة وإعادة التأهيل (ليبريا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندي وأفغانستان والعراق وهايتي). وتتركز الجهود على الصعيد الإقليمي في أفريقيا وآسيا الوسطى على تجانس قواعد ونظم البذور من أجل تيسير انتقال البذور عبر الحدود وزيادة توافر بذور من نوعية جيدة.

5- طرحت *مبادرة خصوبة التربة* في مؤتمر القمة العالمي للأغذية بالاشتراك مع البنك الدولي والمجتمع المدني وأفضت إلى اتخاذ إجراءات لتحسين خصوبة التربة في بلدان شتى. وأفضت ثلاثة مؤتمرات إقليمية لاحقة لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل أفريقيا إلى انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي المعني بالأسمدة وإلى ما ترتب عليه من قيام "تحالف بشأن الثورة الخضراء الأفريقية".

6- تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدور حفاز رئيسي في استحداث شبكة من الخبراء الفنيين تعمل كمجال للتعاون المشترك بين المنتجين والباحثين، لتحديث *تكنولوجيا زراعة البساتين*، لا سيما تكنولوجيا الصوب وإصدار مبادئ توجيهية للإنتاج السليم. وقد تم تقديم المساعدة إلى البلدان في رسم استراتيجيات تنمية زراعة البساتين وإدماج *الزراعة الحضرية وشبه الحضرية* في برامج الأمن الغذائي الوطنية. وبالمثل، أفضت إقامة شبكات في نظم إيكولوجية مختارة (مع روابط المزارعين المحلية والمؤسسات والجامعات وصناع السياسات) وأدوات المعلومات والتوعية، وأنشطة ميدانية مخصصة إلى نظم محاصيل/ مراعي مواءمة محليا (مثل شوفان العلف في باكستان من أجل إنتاج الألبان، وإنتاج المراعي من أجل التغذية الشتوية في منغوليا والصين، ونظم المحاصيل/ الثروة الحيوانية المستندة إلى صون الزراعة في البرازيل وبوركينا فاسو). كما قامت المنظمة بدور رئيسي في النهوض *بالزراعة الحفظية* على الصعيد العالمي، واستضافت *أمانة الهيئة الدولية للأرز*.

7- ساهم برنامج *نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود* في تخفيض مخاطر طوارئ الآفات والأمراض النباتية وتفشيها؛ وقلل من تأثير تفشي الجراد في الفترة 2003- 2005، وإبان نجاح تلك النظم الوقائية ووثاقة صلتها. وعمل *نظام الوقاية من طوارئ الجراد الصحراوي العابر للحدود* من أجل الإقليم الأوسط في محيط البحر الأحمر في الفترة 2003- 2005 على منع الأوبئة بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 20 مليون دولار أمريكي، في حين لم يمول النظام من أجل الإقليم الغربي حتى عام 2006، ويحتاج نفس مستوى المكافحة إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي.

8- أصبح برنامج *الإدارة المتكاملة للآفات*، جنبا إلى جنب مع نهج مدارس الزراع الميدانية، آلية معترفا بها دوليا لتدريب الزراع على زراعة محاصيل أكثر صحة بأقل قدر ممكن من إيقاع الفوضى بالنظم الإيكولوجية الزراعية.

9- اعتمدت *مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها* في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 في نسختها المنقحة لتوفر معيارا حديثا لإدارة الآفات مع التركيز على الحد من المخاطر وتنمية الزراعة المستدامة. وتعتبر المدونة المرجع المقبول لممارسات الإدارة السليمة لمبيدات الآفات. واعتمدت *اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية* في سبتمبر/ أيلول 1998، ودخلت حيز النفاذ في فبراير/ شباط 2004 وتضم حاليا 117 طرفا. وتعكس هذه الاتفاقية مبدأ المسؤولية المشتركة بين البلدان المصدرة والمستوردة في إدارة المواد الخطرة.

10- يعتبر *برنامج مخزونات أفريقيا* الذي أنشئ في 2004، جهدا نموذجيا آخر للشراكة والتعاون بين الجهات المانحة، والمنظمات التقنية، والمنظمات غير الحكومية (شبكة العمل بشأن مبيدات الآفات)، والقطاع الخاص والبلدان المتضررة من أجل التخلص من *مبيدات الآفات العتيقة* ومنع تكدس المخزونات في المستقبل.

11- تعتبر *الاتفاقية الدولية لحماية النباتات* معيارا مرجعيا بشأن تدابير الصحة النباتية من أجل التجارة في جميع المنتجات الزراعية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية/ اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية. ويكفل النص المنقح في أكتوبر/ تشرين الأول 2005 أن يكون للاتفاقية الدولية لحماية النباتات دور رسمي في وضع المعايير الدولية لصحة النباتات في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال هيئة تدابير الصحة النباتية. ويوجد في الوقت الحالي 165 طرفا متعاقدا في الاتفاقية.

الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

12- تمت مواءمة برامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان مع سياق سريع التغيير للسماح للمنظمة بالقيام بدور عالمي قيادي معترف به في هذا المجال المواضيعي. وقد صمم البرنامج بالإحالة

الواضحة إلى السلع العامة الدولية الوثيقة الصلة بقطاع الثروة الحيوانية، ألا وهي الحد من الفقر، والاستدامة البيئية والصحة العامة. وقد كان هذا التحول في التوجه المواضيعي مصحوبا بتركيز متنام على الدور الحفاز والتنسيقي والمتعلق بمشورة السياسات الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة وليس على المساعدة التقنية، والذي يقوم بتنفيذها في الوقت الحالي موظفون لامركزيون في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، كانت برامج الثروة الحيوانية ناجحة على وجه الخصوص في اجتذاب دعم من خارج الميزانية لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة الجوهرية، وبالأخص في مكافحة أمراض الحيوان العابرة للحدود ومشورة السياسات بشأن الثروة الحيوانية.

13- وفي مجال صحة الحيوان، ساعد *برنامج نظام الوقاية من طوارئ آفات وأمراض الثروة الحيوانية* في صد الانتشار التدريجي لأمراض الحيوان على نطاق العالم. وقد نسقت منظمة الأغذية والزراعة البرنامج العالمي لاستئصال الطاعون البقري في بلدان أفريقية وآسيوية، بهدف إعلان التحرر العالمي من المرض قبل عام 2010. وعززت أزمة أنفلونزا الطيور من الشراكة فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية من خلال مبادرات جديدة مثل مركز إدارة الأزمات، وصحة الحيوان وشبكة المراكز المرجعية لأنفلونزا الطيور المشتركة بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة، وإنشاء مراكز صحة الحيوان الإقليمية في أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية مجتمعة بتشغيل *النظام العالمي للإنذار المبكر* لكفالة اليقظة والحذر بشأن عمليات الانتشار الواسع النطاق للأمراض على النطاق الدولي.

14- وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، في مجال الإنتاج الحيواني، بتنسيق العملية الحكومية الدولية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية، وتعزيزها علميا، وهو ما وصل إلى ذروته في إعلان إنترلاكن في سبتمبر/ أيلول 2007 الذي اعتمد خطة العمل العالمية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، نهضت منظمة الأغذية والزراعة بمساهمة الثروة الحيوانية في الحد من الفقر وفي الأمن الغذائي، وبالأخص من خلال الاستخدام الملائم لعمليات تصنيع منتجات الألبان والألبان الصغيرة الحجم، وتربية الدواجن في أفنية المنازل كمنطلق إنمائي، والتخفيف من حدة آثار الكوارث الطبيعية التي تصيب المجتمعات المحلية المالكة للثروة الحيوانية. وتم نشر نطاق من المبادئ التوجيهية والممارسات الزراعية الجيدة تغطي فرادى الأنواع، ومنتجات الثروة الحيوانية، ونظم إنتاج الثروة الحيوانية، وعلف الحيوانات وسلامة التغذية، والقضايا الاجتماعية- الاقتصادية والجنسانية، وعمليات التصنيع المضيفة للقيمة.

15- منظمة الأغذية والزراعة معترف بها دوليا على أنها المؤسسة الرائدة في تحليل قطاع الثروة الحيوانية وسياساته، وبأنها تدعم سياسات الثروة الحيوانية المحابية للفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض، وتنهض بسياسات للحد من الآثار البيئية على قطاع الثروة الحيوانية على نطاق العالم، وتدعم برامج الصحة الحيوانية الدولية والوطنية بتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر تحليل سياسات الثروة الحيوانية جزءا لا يتجزأ من برنامج الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان التابع للمنظمة، مما يضيف قيمة ووثاقة صلة للتدخلات ذات التوجه

التقني. ولمنظمة الأغذية والزراعة دور جوهري في تقييم الدلالات الاجتماعية والبيئية والصحية على قطاع الثروة الحيوانية السريع النمو.

البنية التحتية الريفية والصناعات الزراعية

16- أفضت أدوات إدارة المعرفة، مثل شبكة المعلومات بشأن العمليات التالية للحصاد ومركز تعلم الماليات الريفية، مقترنة بالمنشورات التقنية، إلى بروز مجتمع معرفة دولي يركز على الصناعات الزراعية ونشاط الأعمال الزراعية. وتكثف منظمة الأغذية والزراعة من الدعوة العالمية بشأن تحسين المعروض الغذائي وتوزيعه على المناطق الحضرية، والتقليل من الخسائر اللاحقة للحصاد، وإدخال تغييرات في السياسات للنهوض بمشاركة القطاع الخاص في خدمات الدعم الزراعي. كما تم تقديم الدعم للحوار الدائر حول تلك القضايا الحرجة من خلال *الشبكات الإقليمية للتمويل الريفي* (روابط الائتمان الزراعي الإقليمية) *وشبكات وكالات التسويق* (روابط التسويق الإقليمية) *وشبكات الآلات الزراعية*.

17- جرى النهوض ببناء القدرات في البلدان النامية من خلال إعداد مواد تدريب من أجل مدربي المشتغلين بالإرشاد، وأدلة من أجل المشتغلين بالإرشاد في التسويق وإدارة المزارع، وتوجيه تقني لصناع السياسات والمديرين بشأن جوانب البنية التحتية للأسواق، ومطبوعات عن تنمية نظم الزراعة، وجمع ونشر المعلومات "والممارسات الحسنة" بشأن جوانب التصنيع الزراعي. ومؤخرا، تم التركيز بشكل متزايد على تنمية نشاط الأعمال الزراعي وعلى سلسلة من المطبوعات عن تنويع المنشآت، والزراعة التعاقدية، والائتمان بضمان المخزون، وربط المزارعين بالأسواق، وتحسين أداء سلاسل القيمة. وقد تم دعم خدمات *إدارة المزارع والإرشاد التسويقي* في الكثير من البلدان بواسطة إعداد مواد للتدريب والإرشاد، وتنظيم حلقات عمل لجمع "الممارسات الحسنة" والدروس المكتسبة وتصميم أكثر من 30 مشروعا ميدانيا وتنفيذها. وقد استخدمت المنظمات غير الحكومية هذه المواد فيما بعد على نطاق واسع. وتم فتح آفاق جديدة بفضل إعداد استراتيجيات الميكنة لتحسين تزويد المزارعين بالمدخلات الآلية. ويجري حاليا، في هذه الحالة الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، معالجة ذلك من خلال جهد مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة.

18- كان من أمثلة تنمية التكنولوجيا ونشرها عملية استحداث برمجية "المصرفي الصغير": FAO/GTZ Microbanker وإدخال العمل بها، وبرمجية معلومات السوق الزراعي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة. وقد تم تنفيذ كليهما من خلال مشاريع ميدانية في زهاء 25 بلدا. وتقوم الجهات المزودة لخدمات القطاع الخاص بدعم برمجية المصرفي الصغير في الوقت الحالي. وتم توليد مستويات مختلفة من التكنولوجيا من أجل *المحافظة على سائل جوز الهند بالتبريد* وتم تقديمها إلى البلدان. وقد اتبع أصحاب المشاريع الصغيرة الحجم في الكثير من البلدان المنتجة لجوز الهند هذه التكنولوجيات ولا يزالون يلتمسون معلومات ومشورة تقنيين من منظمة الأغذية والزراعة.

19- أعيد بناء *سلاسل الأغذية* وأعيد تأهيل بنيتها التحتية في حالات ما بعد الطوارئ مثل ما حدث في أفغانستان والعراق وكوسوفو ومقدونيا وتيمور لتشه. وبنيت صوامع معدنية صغيرة في مختلف أنحاء ثلاث قارات كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية الشديدة الفقر.

التغذية والمعايير الغذائية وسلامة الأغذية وحماية المستهلك

20- ارتفعت عضوية هيئة الدستور الغذائي منذ عام 1994 من 144 إلى 175 بلدا. وقد تم اعتماد أكثر من 80 معيارا ومبادئ توجيهية ومدونات سلوك دولية. وتتصل التطورات التقنية الرئيسية بحماية صحة المستهلك والتطبيق المنهجي لتحليل المخاطر على قضايا سلامة الأغذية، استنادا إلى المشورة العلمية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتكفل متابعة *تقييم الدستور الغذائي وغيرها من أعمال منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن معايير الأغذية*، وهو تقييم رئيسي، (استكمل في عام 2002)، أن يتركز عمل الدستور على قضايا لها أعظم الأهمية للحكومات وتحسين كفاءة عمليات وضع المعايير. وأسفر *الصندوق الاستئماني للمشاركة المعززة في الدستور الغذائي* عن زيادة لها شأنها في مشاركة البلدان النامية في عمل الهيئة وهيئاتها الفرعية، وهو ما له أهمية خاصة بالنظر إلى وثاقة صلة معايير الدستور الغذائي في إطار تدابير الصحة وصحة النبات واتفاقات الحواجز التقنية أمام التجارة، التابعين لمنظمة التجارة العالمية.

21- وفي مجال تقديم المشورة العلمية، قامت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقييم أكثر من 1500 مادة مضافة إلى الأغذية، و40 مادة ملوثة ومواد سمية طبيعية و90 مادة متخلفة عن العقاقير البيطرية. وقد وضعت قواعد البيانات بالاتصال الإلكتروني المباشر عن مواصفات المواد المضافة، وعناصر إعطاء النكهة ومخلفات العقاقير البيطرية، موضع التشغيل في الوقت الحالي. وفي عام 2000، استهلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية سلسلة من اجتماعات الخبراء المخصصة المعنية بتقييم مخاطر مصادر خطورة المواد الجرثومية في الأغذية لتوفير أساس علمي لقرارات ذات صلة من لجنة الدستور الغذائي المعنية بصحة الأغذية وغيرها من اللجان. وعقدت مشاورات خبراء بشأن تقييم سلامة الأغذية المشتقة من تكنولوجيات أحيائية حديثة لمعالجة الأغذية المشتقة من: "1" نباتات الحمض الخلوي الصبغي المؤتلف؛ "2" وحيوانات الحمض الخلوي الصبغي المؤتلف، بما في ذلك الأسماك؛ "3" والكائنات الحية المجهرية المعدلة وراثيا. وعالجت مشاورات خبراء أخرى قضايا بازغة مثل وجود الأكريماليد في الأغذية؛ وسلائف المواد الأحيائية؛ وتلوث الحاويات المستخدمة في نقل الدهون والزيوت.

22- وفي مجال *سلامة الأغذية وحماية المستهلك*، قدمت مساعدات تقنية ومشورة سياسات إلى أكثر من 30 بلدا ناميا لاستعراض وتحسين *نظم مراقبة الأغذية*؛ وتدعيم هياكل الدستور الغذائي الوطنية؛ وإدماج نظم ضمان الجودة والسلامة إلى جانب السلسلة والاستجابة للحالات الطارئة. وقد تم تدعيم ذلك بأنشطة وأدوات لبناء القدرات من بينها مواد التدريب، ومرافق التعلم عن بعد، وأقراص مدمجة بذاكرة قراءة فقط CD-ROM. وقد زادت المشاريع الميدانية الراهنة إلى درجة مرتفعة لم تحدث من قبل تبلغ 43 مشروعا في عام 2005، مشفوعة

بشكل تدريجي بنهج من المزرعة إلى المائدة. وعقد مؤتمران دوليان، وخمسة مؤتمرات إقليمية ومنتديان عالميان بشأن نظم سلامة الأغذية. وتم إنشاء المعايير ومرفق تنمية التجارة في عام 2002 بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، من أجل مساعدة البلدان النامية في مجال تدابير الصحة وصحة النبات.

23- وأدمجت شواغل *التغذية* في إعلان وقرارات مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي في أفريقيا وفي استراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية (التي وضعت كجزء من برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة التابعة لنيباد). وقدمت مساعدات من أجل وضع *خطط عمل وطنية بشأن التغذية*، وأصدرت إحاطات موجزة عن السياسات ومبادئ توجيهية بشأن تضمين اعتبارات التغذية في التنمية الزراعية والريفية. وقد أجريت تقييمات تغذوية في العديد من البلدان. واستخدم الدليل: "حماية وتعزيز التغذية الحسنة في حالات الأزمات والانتعاش" في تدريب أكثر من 40 من المشتغلين الأفارقة بالتغذية. وتم وضع دليل ومواد لدورة تدريبية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية من أجل تقديم الرعاية التغذوية والدعم إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

24- وبغية دعم بناء القدرات في مجال التثقيف الغذائي وتوعية المستهلكين، تم إنتاج مواد مبتكرة للتدريب والتثقيف وتوعية المستهلكين ونشرها على نطاق واسع. وتوفر مبادرة تثقيف المدارس/ الشباب "في تغذية العقول، مكافحة للجوع" التي استهلت في عام 2000 والمتاحة في 13 لغة، دروسا نموذجية للمدرسين ودروسا حركية وتفاعلية للطلاب "نافذة الشباب". وتحدث مواد وأدوات التثقيف التغذوية تأثيرها من خلال استخدامها لبرامج الأمن الغذائي والطوارئ الغذائية الوطنية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المدعومة من منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونسكو واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

25- وعقدت مشاورات خبراء وأعدت وثائق مرجعية بشأن: الدهون والزيوت في التغذية البشرية؛ الكربوهيدرات في التغذية البشرية؛ احتياجات الإنسان من الفيتامينات والمعادن؛ معاملات تحويل الطاقة الغذائية؛ الاحتياجات من الطاقة البشرية؛ الطعام والأمراض المزمنة؛ عبء سوء التغذية المزدوج؛ التبادل الدولي للبيانات الغذائية. وتوضع "الملامح القطرية التغذوية" بانتظام وقد تم نشر دليل بشأن مؤشرات التغذية ونظم معلومات الأمن الغذائي. وتم تنظيم ستة مؤتمرات دولية عن بيانات الأغذية، وعقدت 17 دورة تدريب دولية، وأصدرت مطبوعات تشمل 72 عددا من "جريدة تكوين الأغذية وتحليلها".

التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة

26- تصدرت *الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية* عملية تطبيق التقنيات النووية في الأغذية والزراعة. والتقنيات النووية، عندما تتكامل على النحو الملائم مع المنهجيات الأخرى، ضرورية في توفير الدعم والقيمة المضافة إلى الجهود الوطنية والدولية في التنمية الزراعية. وتؤلف ثلاثة مجالات مواضيعية الأعمال ذات الأولوية وتعتبر وثيقة الصلة باختصاصات كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة

الأغذية والزراعة: "1" تعزيز الإنتاجية؛ "2" ووقاية النبات والحيوان والمستهلك؛ "3" وصون الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.

27- تساهم *تقنية الحشرة العقيمة* وطرائق النظائر والتكنولوجيات الأحيائية ذات الصلة في تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية وحماية صحة البشر والبيئة من خلال المراقبة الفعالة، وإدارة وقمع أو إزالة الأمراض الحيوانية وآفات الحشرات العابرة للحدود المتصلة بكل من التجارة والفقر. وتضمنت المساعدات وضع مبادئ توجيهية وأدلة، وقواعد بيانات، ومشورة السياسات، ووضع المعايير، ومواد التدريب، ونماذج التعليم عن بعد، وطرائق وتقنيات الاكتشاف المبكر، وبيانات مضمونة الجودة من المسوح المصلية والجزيئية الوطنية لدعم الجوانب التشخيصية والرقابية والتحليلية، والاستحداث المبكر للتطبيقات النظائرية المستقرة من أجل تتبع حركة/ أصل الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

28- وفرت التقنيات النووية، مثل معالجة الأغذية بالإشعاع التي تعالج جودة الأغذية وسلامتها بواسطة مكافحة تلف الأغذية والكائنات الحية المجهرية والآفات الحشرية المرضة المحمولة بالأغذية بدون التأثير بشكل له شأنه على الخواص الحسية أو غيرها، دعما للجهود المبذولة لتعزيز جودة الأغذية وسلامتها، وحماية صحة المستهلك وتيسير التجارة الدولية في المواد الغذائية.

29- ومنذ إنشاء *مركز التدريب والمراجع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل مراقبة الأغذية ومبيدات الآفات* في عام 1997، شارك أكثر من 200 طالب في الزمالات أو حلقات العمل أو الدورات التدريبية بشأن تحليل المواد الكيميائية والمواضيع المتصلة بتحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة وبرنامج العمل العالمي. وساعدت مشورة الخبراء المقدمة من المركز إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة في إقرار طرائق التحليل الخاصة بالأغذية المعالجة بالإشعاع والأفلاتوكسين ومبيدات الآفات في شتى المواد الغذائية.

باء- القضايا الاقتصادية والاجتماعية

الدراسات والتقييمات الاستطلاعية الرئيسية

30- *الزراعة العالمية: دراسات استشرافية عالمية*. أصدرت منظمة الأغذية والزراعة تحت هذا العنوان النوعي سلسلة من الدراسات الاستشرافية الطويلة الأجل بشأن الزراعة العالمية والتغذية والموارد الطبيعية. ونشرت في عام 1995: *" الزراعة العالمية: صوب عام 2010"* الذي وفر الكثير من المواد من أجل وثائق المعلومات الأساسية التقنية من أجل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996. وقد تلى ذلك *" الزراعة العالمية: صوب الفترة 2015/2030- منظور لمنظمة الأغذية والزراعة"* الذي أصدر في عام 2003 (AT2030). وكان التقرير الأخير مصحوبا بمطبوع موجز من أجل صناع السياسات. ويُعترف بهذا التقرير بصفة عامة على أنه أكثر الآراء حجية

بشأن مستقبل الزراعة والأغذية والتغذية والموارد الزراعية العالمية على الأجل الطويل، ويستشهد به على نطاق واسع. ويُعتزم إصدار نسخة محدثة منه في عام 2009 مع توسيع مدى الاستشراف حتى عام 2050.

31- *حالة الأغذية والزراعة*. أصبحت "حالة الأغذية والزراعة" مطبوعا رئيسيا يهيئ المجال للحوار حول القضايا الهامة بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وكان تغيير النهج الذي أدخل في عام 2002، ومعه "فصل خاص" موسع، عاملا حاسما في هذا الصدد. وحصل التقرير الذي يغطي "التكنولوجيا الأحيائية" على جائزة جودة الاتصالات لعام 2005 التي تمنحها رابطة اقتصادات الزراعة الأمريكية، وأعيدت طباعة العديد من الفصول في سلسلة: كتابة بالغة الأهمية في الاقتصادات الزراعية Critical Writings in Agricultural Economics. ولا يزال التقرير واحدا من أكثر ما يطلع عليه من النصوص على موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الويب وواحدا من أكثر ما يستشهد به على نطاق واسع من مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة في الصحف الأكاديمية. وقد جعلت سمعة التقرير المعززة منه بمثابة منفذ يود الباحثون المهمون أن تكون أسماؤهم مرتبطة به.

32- *المساهمة في تقرير التنمية العالمية، 2008 (الزراعة والتنمية)*. ساهمت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا جدا بأربع ورقات معلومات أساسية في تقرير التنمية العالمية، 2008 الذي يصدره البنك الدولي والتي تشكل قوام الفصلين 2 و 3 من التقرير وتساهم أيضا في الفصل 9 منه.

أدوات دعم النظم والقرارات بشأن الأمن الغذائي

33- *سمح نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة (FIVIMS)*، الناتج عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والذي تتصدر منظمة الأغذية والزراعة القيام به، ببناء مجتمع عالمي بشأن ممارسة تقاسم الطرائق والأدوات، وإنتاج المبادئ التوجيهية لدعم الأمن الغذائي وتحليل التعرض لنقص الأغذية، ودعم استحداث نظم المعلومات (من خلال مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام FIVIMS). وواصلت منظمة الأغذية والزراعة، بعد حل مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات الأخيرة، النهوض بالتعاون ما بين الوكالات وما بين القطاعات في مجالي الأمن الغذائي وتحليل التعرض لنقص الأغذية، مع العمل على دعم الكثير من البلدان في تقوية قدراتها وقواعد بياناتها الوثيقة الصلة.

34- *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*. كان من بين أبرز نتائج برنامج FIVIMS التابع للمنظمة المطبوعة الرائدة: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التي أصبحت وثيقة الدعوة الصادرة عن المنظمة بشأن القضايا المتصلة بالجوع المقروءة على أوسع نطاق. كما أصبح التقرير الذي ينشر سنويا منذ عام 1999 أداة رئيسية تطرح منظمة الأغذية والزراعة من خلالها أحدث تقديراتها عن نقص التغذية، وإحصاءات عن التقدم المحقق صوب أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

35- *النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة*. يقوم هذا النظام الرئيسي الذي أنشئ عشية مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1974 برصد حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم بصفة عامة، ولا سيما فيما يتعلق ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. كما يوفر إنذارا مبكرا عن الأزمات المحدقة، ويقوم بتقييمات

في بلدان العجز الغذائي، ويوفر إنذارا مبكرا عن الأزمات الوطنية والإقليمية المحدقة. وقد عمل النظام منذ عام 1994 على:

- تحسين نهجه وأدواته المنهجيين بشأن جمع المعلومات وتحليلها من أجل الرصد، بما في ذلك ما يتم من خلال محطات عمل النظام؛
- الاحتفاظ ببيانات حسنة التوقيت ودقيقة ووثيقة الصلة عن العرض/ الطلب العالميين بشأن الأغذية، وكفالة الإنذار المبكر من أجل البلدان التي تمر بأزمة؛
- تحسين التقييمات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في البلدان التي تمر بأزمة؛
- التحول بشكل مستفيض إلى طرائق نشر المعلومات الإلكترونية، فيما يبقي على المنتجات المطبوعة الأساسية بخمس لغات.

36- *معلومات الأمن الغذائي من أجل العمل* برنامج مدته ثلاث سنوات (15 مليون يورو) بتمويل من الجماعة الأوروبية من المقرر اختتامه في 2008 وينفذ في 17 بلدا. والغرض من البرنامج تعزيز القدرة الوطنية على استخدام معلومات الأمن الغذائي من أجل رسم سياسات وبرامج أكثر فعالية لمكافحة الجوع. ومن الأمثلة الأخرى عن شواغل العمل القطرية المباشرة *الأمن الغذائي المتكامل وتصنيف المرحلة الإنسانية*. وقد ظلت منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 2004 تستحدث أدوات من أجل تحسين التحليل وصنع القرارات في حالات الأزمات بتمويل من خارج الميزانية. وتعترف الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية/ البحثية بقيمة هذا الإطار في إتباع نهج استراتيجي متعدد الوكالات.

37- عالجت الأعمال التحليلية المؤازرة *الأدوار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للزراعة*، أي بواسطة *"التحليل الاجتماعي-الاقتصادي لأدوار الزراعة في البلدان النامية ودلالاتها بالنسبة للسياسات"* الممول من اليابان، تعزيزا للتفكير الراهن بشأن توجيه أكثر علما للسياسات. وتم القيام بأعمال مفاهيمية وتجريبية بشأن قدرة أنشطة التلطيف من تغير المناخ في إفادة الفقراء وإمكانية مشاركة المنتجين الريفيين الفقراء في البرامج التي تدفع مقابل الحد من انبعاثات الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، تم القيام بتحليل منتظم للدخول وديناميات دخل الأسر المعيشية الريفية، وأنشئت قاعدة بيانات فريدة بشأن بيانات مسح وطني تمثيلي ومتسق للأسرة المعيشية.

أعمال الدعوة

38- *برنامج مكافحة الجوع*. يوفر البرنامج، الذي طرح بمناسبة "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: *خمس سنوات بعد الانعقاد*"، إطارا للسياسات العامة يستند إلى نهج "مزدوج الاتجاه" لتوجيه الجهود المبذولة للحد من الجوع وإنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وقد استخدم النهج المزدوج الاتجاه في الكثير من المشاريع الدولية مثل *مشروع الألفية وفريق المهمات المعني بالجوع*. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرجت قضايا الأمن الغذائي في خمس أطر

وطنية للسياسات (الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر) استنادا إلى النهج المزدوج الاتجاه (بتمويل من برنامج شراكة منظمة الأغذية والزراعة وهولندا).

39- *الحق في الغذاء*. أجاز "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد" وضع *"مبادئ توجيهية طوعية لدعم التحقيق التدريجي للحق في غذاء ملائم في سياق الأمن الغذائي الوطني"* وأقرها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 بتوافق الآراء. وتم إنشاء وحدة ذات صلة في منظمة الأغذية والزراعة في 2005 لدعم البلدان في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية ساهمت بشكل له شأنه في الارتقاء بمفهوم الحق في الغذاء على نطاق العالم. وكان الحق في الغذاء هو الموضوع الذي اختير من أجل يوم الغذاء العالمي 2007.

الإحصاءات

40- *تحديث قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة*. طرحت قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة الجديدة في يونيو/ حزيران 2006 ثم تم تحديثها فيما بعد في ديسمبر/ كانون الأول 2006 ويوليو/ تموز 2007. والنظام له مظهر ومختبر جديدان ويضم قاعدة بيانات توليفية مركزية. وتم تنقيح منهجية وضع بيانات العرض/الانتفاع وموازنات الأغذية، مع الأخذ في الاعتبار بعوامل حفظ الطاقة. وتم بناء نظم جديدة لتوحيد البيانات ومعايرتها وتم الاضطلاع باستعراض كامل للاستبيانات وتصميمها وتغطيتها. وتم الاضطلاع، كجزء من قاعدة البيانات بنشاط تنمية إحصائية جديد يتخذ من *CountrySTAT* نسخة وطنية له؛ ويحتوي على بيانات وطنية جزئية ويضم المعلومات الاقتصادية والزراعية في مستودع واحد.

41- *البرنامج العالمي لإحصاء الزراعة وبناء القدرات*. طرح البرنامج العالمي لإحصاء الزراعة 2010 في نهاية عام 2005، ونشرت مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تخطيط تعداداتها الزراعية أثناء الفترة 2006– 2015. ويجري تدعيم قدرات المنظمات الإحصائية الوطنية على تصميم وجمع وتجهيز وتحليل ونشر إحصاءات انعدام الأمن الغذائي من خلال أنشطة التدريب الإقليمية بالاستعانة بمراكز البيانات العملية الوطنية وبمساعدة تقنية من داخل البلد.

42- تم إنجاز عمليات *التعزيز الإحصائي* في أربعة مجالات رئيسية:

(أ) *تحليل نقص التغذية*، بالاستعانة بمعارف جديدة عن الاحتياجات البشرية من الطاقة (مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة بشأن الطاقة البشرية في عام 2001) من أجل تقدير الاحتياجات الدنيا من الطاقة الغذائية، ومعايير نمو الطفل المرجعية، وإجراءات تقدير المتحصل من الأغذية، وبيانات الطول وبيانات عن عدم المساواة في استهلاك الغذاء الناجمة عن الدخل علاوة على عدم المساواة في سبل الحصول على الغذاء نتيجة لعوامل بيولوجية. وقد طبقت المنهجية الجديدة على بيانات

استهلاك الغذاء المستقاة من بيانات قطرية عن إنتاج الأغذية وتجارتها باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة المحدثة.

(ب) *الإحصاءات الاقتصادية*، مع تجانس البيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الزراعة مع تلك المأخوذة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وكما تم تحديث البيانات عن المخزنات الرأسمالية من الزراعة. وتم جمع بيانات عن الإنفاق الحكومي على الزراعة من بلدان من أفريقيا.

(ج) *مؤشرات من أجل رصد وتقييم برامج التنمية الزراعية والريفية*، مع دراسة عن هذا الموضوع تم القيام بها بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي. وسيتم إصدار مجموعة أدوات ذات صلة بنهاية عام 2007 في إطار البرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية.

(د) *مطبوعات محسنة*، مع نسخة جديدة من الكتاب السنوي التقليدي لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يصدر منذ عام 2004 تحت عنوان وحيد *" الكتاب السنوي لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة"*. ويغطي الكتاب أكثر من 400 مؤشر قياسي. وستطرح نسخة جديدة منه في عام 2008. وقد قدمت مساهمات في نشر *" مصادر رزق ورفاه الأسر المعيشية الريفية– إحصاءات عن التنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية"* في إطار مجموعة العمل المشتركة بين الأمانات المعنية بالزراعة والمؤشرات الريفية.

العمل بشأن التجارة والأسواق الدولية

43– كان *تقديم الدعم إلى مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف* مجالا له أهمية رئيسية، مع قيام منظمة الأغذية والزراعة بتقديم تحليلات ومعلومات وبناء قدرات متصلة بالتجارة إلى الأعضاء للسماح لهم بالمشاركة الكاملة وبشكل أكثر فعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تلك التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية. وكان بعض هذه الأنشطة يمثل عماد "برنامجا بناء القدرات الجامعان الأول والثاني" المشترك بين الإدارات. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحليل شامل لقضايا سياسات التجارة لدعم ما تقدمه من مشورة للأعضاء بدءا من اتفاق جولة أوروغواي بشأن التجارة حتى جولة الدوحة الراهنة. وقد تم نشر نتائج هذا العمل التحليلي على الأعضاء من خلال حلقات العمل الخاصة ببناء القدرات والموائد المستديرة التي تقام في جنيف، ومن خلال مطبوعات موجهة مثل *"مذكرات منظمة الأغذية والزراعة التقنية* بشأن سياسات التجارة عن قضايا متصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة" و" *إحاطات منظمة الأغذية والزراعة الموحزة بشأن سياسات التجارة"*. كما تم الاضطلاع ببعثات قطرية لتقديم مشورة السياسات بشكل اعتيادي. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 2004 بنشاط مع منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في الاشتراك في نشر *التوقعات الزراعية لمنظمة التنمية والتعاون في*

الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، وهو مطبوع بشأن إسقاطات متوسطة الأجل وتحليلات بشأن تأثير سياسات السلع الأساسية والتجارة.

44- *اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية*. توفر اللجنة منتدى عالميا فريدا من أجل مناقشة قضايا أسواق السلع الأساسية وتجارتها وسياساتها، بما في ذلك المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. وقد تمت مواءمة أتساق وجداول أعمال دورات اللجنة بما يتماشى مع البيئة المتطورة لتجارة السلع الأساسية وحاجات الدول الأعضاء المتغيرة. ويصب ما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة من عمل بشأن تطورات أسواق السلع الأساسية، التي تواصل المنظمة رصدها والإبلاغ عن كل من سياسات السلع الأساسية الزراعية وأسواق السلع الأساسية الزراعية، لا سيما من منظور تأثيرها على الأمن الغذائي في البلدان الأكثر تعرضا للتضرر، في عمل اللجنة كما يغذي الجمهور العام بالمعلومات. وتحظى التحليلات الموضوعة لكي يستخدمها صناع السياسات بالتقدير بوجه خاص عندما تكون هناك زيادة سريعة في أسعار الأغذية تهدد الأمن الغذائي، كما حدث في منتصف التسعينات وكما يحدث منذ عام 2006.

45- طرحت مطبوعة رائدة *"حالة أسواق السلع الأساسية الزراعية"* في عام 2005. وتهدف هذه المطبوعة التي تصدر كل سنتين إلى عرض قضايا أسواق السلع الأساسية بطريقة موضوعية وسهلة الفهم على صناع السياسات، ومراقبي أسواق السلع الأساسية، وغيرهم من الناس المهتمين بتطورات أسواق السلع الأساسية الزراعية وتأثيرها على البلدان النامية.

46- *مشاريع تنمية السلع الأساسية*. أخذت منظمة الأغذية والزراعة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي تشرف على مشاريع لتنمية السلع الأساسية تبلغ قيمتها 99 مليون دولار أمريكي بدعم من الصندوق المشترك للسلع الأساسية، مع مشاريع تقدر قيمتها 73 مليون دولار أمريكي قيد النظر في الوقت الراهن. وقد زادت المشاريع الأخرى المتصلة بالتجارة والأسواق منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وتصل قيمة هذه المشاريع في الوقت الراهن إلى زهاء 10 ملايين دولار أمريكي.

القضايا الجنسانية وغيرها من القضايا الاجتماعية

47- *خطط عمل المساواة بين الجنسين والتنمية*. تمشيا مع المؤتمرات والمبادرات الدولية الرئيسية، تم وضع نسخ متوالية من هذه الخطط لكي يعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة. وتوجز الخطط، مطبقة مبادئ رئيسية من منهاج عمل بيجين، استراتيجية المنظمة لتضمين نوع الجنس في الأهداف والغايات المحددة التي يتعين أن تنجزها كل وحدة فنية. كما أدرجت مؤشرات من أجل رصد التقدم المحقق وتقييم أثره. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة، على الصعيد الدولي، في خطة العمل بشأن السكان والتنمية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، 1994) ومنهاج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة (بيجين، 1995) ودورات استعراضهما الخمسية اللاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الأغذية والزراعة تقارير بانتظام إلى اللجنة المعنية

باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما بالنسبة للمادة 14 منها بشأن المرأة الريفية، وتقوم بدور نشط في آليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات. ومنذ عام 1997، يتم تنظيم حدث سنوي في مقر منظمة الأغذية والزراعة للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، وكذلك يتم منذ عام 2000 تنظيم حدث بمناسبة يوم الإيدز الدولي.

48- *برنامج التدريب على تحليل النواحي الاقتصادية-الاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.* يوفر البرنامج أدوات لإدماج الشواغل الجنسانية في استراتيجيات التنمية. وقد قام البرنامج بتدريب أكثر من 4000 أخصائي في أكثر من 80 بلدا. ولدى البرنامج مجموعة جوهرية من المبادئ التوجيهية التقنية من أجل مختلف القطاعات مثل صحة الحيوان والإنتاج الحيواني، وإدارة المياه، وعمليات الطوارئ والتمويل المتناهي الصغر. وقد تم تصميم كتيبات للتدريب لمساعدة أخصائيي التنمية العاملين في الميدان وعلى المستوى المؤسسي ومستوى السياسات. وإلى جانب هذا البرنامج المخصوص، يجري تقديم تنمية القدرات والمساعدات على أساس مستمر لمساعدة موظفي منظمة الأغذية والزراعة في صياغة وتنفيذ مشاريع وبرامج حساسة لنوع الجنس.

49- *البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس.* تأييدا لمطالبة المجتمع الدولي بدرجة أكبر من ظهور النساء في الأنشطة الاقتصادية، أخذت منظمة الأغذية والزراعة تبني القدرات الوطنية على وضع إحصاءات زراعية حساسة لنوع الجنس. ويجري وضع بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس عن القوى العاملة الزراعية في إطار قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة. كما تشارك منظمة الأغذية والزراعة بانتظام في أحداث الإحصاءات الجنسانية لمنظومة الأمم المتحدة، وتتعاون مع الهيئات الإقليمية للأمم المتحدة، وبالأخص لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى بشأن تضمين نوع الجنس في النظم الإحصائية الوطنية.

50- *فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.* قامت منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 1988 ببحوث مستفيضة عن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. واستنادا إلى نتائج ذلك، تم نشر أكثر من ثلاثين ورقة والعديد من المقالات الصحفية، علاوة على الأدلة والمنهجيات التدريبية. كما تدعم منظمة الأغذية والزراعة رسم السياسات التي تأخذ في اعتبارها المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لمنع عواقب الوباء والتخفيف من حدتها. وتم توقيع اتفاقين متعلقين بالبرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز (في يوليو/ تموز 1999 و ديسمبر/ كانون الأول 2001).

51- *المدارس الحية والميدانية للمزارعين الشباب والراشدين.* تهدف المدارس الحية والميدانية للمزارعين الشباب والمدارس العملية عن الزراعة لحياة لصغار المزارعين، بنقلها للمعارف الزراعية والمهارات الحيوية، إلى تمكين الأيتام والشباب والراشدين المعرضين للتضرر وتحسين احترامهم للذات. وقد أنشئت أكثر من 60 مدرسة تجريبية في كينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا وسوازيلند والسودان وتنزانيا وزامبيا تستهدف أكثر من 1300 من الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

جيم- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

صكوك السياسات

52- في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992) واعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21، عكس عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الشواغل المتزايدة بشأن القضايا البيئية، والكيفية التي يمكن بها وضع نظم الإدارة الفعالة موضع التنفيذ من أجل كفالة الاستغلال المستدام للموارد المائية الحية. وتمت صياغة مفهوم جديد، بشأن *الصيد الرشيد*، والذي استكمل فيما بعد بواسطة مفهوم *نهج النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك*. وقد أولي الاهتمام في السنوات اللاحقة بمساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الهدف الإنمائي للألفية رقم 1، علاوة على تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وفقا *لخطة تنفيذ جوهانسبرغ* التي اعتمدت في *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة* (2002). ولا تزال *لجنة مصايد الأسماك* تمثل المنتدى الدولي الرئيسي في هذا الميدان، مع المشاركة المتنامية، ليس من قبل الوفود القطرية فقط، وإنما من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أيضا.

53- وفي هذا السياق الشامل، تمثلت خطوة أولى هامة في التفاوض في 1993 حول اتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة، والمعروف باسم *"اتفاق الامتثال"*، واعتماده، والذي دخل إلى الحيز النفاذ بعد عشر سنوات من ذلك في 24 أبريل/ نيسان 2003. وقد تلى هذا الصك اعتماد *مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد* في عام 1995 من خلال عملية تفاوضية.

54- تم وضع عدد من الصكوك التكميلية والتفاوض بشأنها في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وقد اعتمدت أربع خطط عمل دولية على وجه الخصوص هي:

- خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخطوط الطويلة ("IPOA-Seabirds") (1999)؛
- خطة العمل الدولية لحفظ وإدارة أسماك القرش ("IPOA-Sharks") (1999)؛
- خطة العمل الدولية المعنية بتنظيم قدرات الصيد ("IPOA-Capacity") (1999)؛
- خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وردعه والقضاء عليه ("IPOA-IUU") (2001).

55- وبالإضافة إلى ذلك، تولي منظمة الأغذية والزراعة اهتماما بالقضايا البازغة، مثل صيد الأسماك في أعماق البحار، وتغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وتحظى المنظمة في غضون قيامها بذلك بالتشجيع من لجنة مصايد الأسماك والجمعية العامة للأمم المتحدة.

56– وفيما يتعلق بالحاجات من المعلومات، صاغت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجيتين رئيسيتين: استراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (Strategy STF) في عام 2003، واستراتيجية لتحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها (Strategy STA) في عام 2007.

57– تم إصدار عدد من المبادئ التوجيهية التقنية لدعم تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتنفيذ مختلف خطط العمل (لا سيما من أجل وضع خطط عمل وطنية)، علاوة على ضرب من القضايا مثل: تحديد هوية الأنواع؛ وتصميم سفن الصيد الصغيرة وبناؤها وتجهيزها بالمعدات؛ والتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات الأسماك من مصايد الأسماك البحرية ومن مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية على حد سواء؛ ونهج النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك، بما في ذلك الاعتبارات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية في ذلك النهج؛ والحد من وفيات السلحفاة البحرية في عمليات الصيد؛ وتصميم المناطق البحرية المحمية وتنفيذها واختبارها؛ وتعزيز مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في التخفيف من حدة الفقر وفي الأمن الغذائي؛ وإصدار شهادات لتربية الأحياء المائية؛ وتجارة الأسماك الرشيدة؛ وإدارة صيد الأسماك في أعماق البحار في أعالي البحار؛ وإدارة صحة الحيوانات المائية وسلامة انتقال الأنواع المائية الحية عبر الحدود؛ والآثار السلبية لصيد الأسماك على البيئة، لا سيما بشأن خيارات تلطيف آثار معدات الصيد المجرور على موائل الأعماق، وتقييمات معدات الصيد المفقودة أو المهجورة والركام البحري ذي الصلة؛ والحد من الصيد العرضي في صيد الإربيان المداري بالجر.

تقييم الموارد

58– واصلت منظمة الأغذية والزراعة عملها الراسخ في تقييم حالة مصايد الأسماك في العالم والأرصدة السمكية. وفضلا عن الكتب السنوية لإحصاءات مصايد الأسماك، تقرر في عام 1994 نشر أول: *"حالة مصايد الأسماك في العالم"*، التي أعيد تسميتها *"حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم"*، وأصبحت مطبوعة رائدة للمنظمة في هذا الميدان. ويستكمل هذا المطبوع بعدد من المطبوعات (مثلا، "حالة الأحياء المائية في العالم"، و "استعراض حالة الموارد السمكية البحرية في العالم: مصايد الأسماك البحرية")، علاوة على قواعد بيانات متخصصة ونظم للمعلومات (مثلا، نظرات عامة عن قطاع تربية الأحياء المائية الوطني، ونظرات عامة عن تشريعات تربية الأحياء المائية الوطنية والورقات الوقائعية عن أنواع تربية الأحياء المائية؛ ؛ ومطبوعات تحديد هوية الأنواع الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والتي تمثل ما مجموعه 28400 صفحة).

الاهتمام المتزايد بتربية الأحياء المائية

59– انعكس الاهتمام المتزايد بتربية الأحياء المائية من جملة أمور في اسم الإدارة المعنية (من "مصايد الأسماك" إلى "مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية")، علاوة على قيام لجنة مصايد الأسماك بإنشاء *لجنة فرعية معنية بتربية الأحياء المائية* في عام 2001، عقدت أولى دوراتها في بيجين في عام 2002. وهذه اللجنة هي المنتدى الحكومي الدولي العالمي الوحيد المنوط به الانخراط في مناقشات واتخاذ قرارات بشأن تربية الأحياء المائية. وقد

أولي الاهتمام على وجه الخصوص بقضايا من قبيل استخدام الموارد الوحشية كبذور وغذاء لتربية الأحياء المائية، ونوعية وسلامة منتجات تربية الأحياء المائية، وتقييم الآثار البيئية وإجراءات الرصد في تربية الأحياء المائية، ونهج النظام الإيكولوجي إزاء تربية الأحياء المائية.

تقديم المساعدة إلى البلدان والهيئات الإقليمية

60- واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة إلى البلدان، إما بصفة مباشرة على الصعيد الوطني، أو من خلال المنظمات الإقليمية (مثلا، منظمة أمريكا الوسطى لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أو الهيئة الدائمة لجنوب المحيط الهادى في أمريكا اللاتينية ونيباد في أفريقيا ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا). وقد غطت هذه المساعدات نطاقا عريضا من المجالات والقضايا، مثل: وضع سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية متصلة بالصيد الرشيد وتربية الأحياء المائية؛ وخطط عمل وطنية (لا سيما بشأن القدرة والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وردعه)؛ والتشريعات الوطنية؛ وبناء القدرات بشأن إحصاءات الصيد؛ ونظم السلامة والجودة؛ وتحليل إمكانية التتبع والمخاطر؛ واستخدام نظم الرصد والسواتل من أجل رصد مصايد الأسماك ورقابتها والإشراف عليها؛ وإرشاد بشأن برامج الائتمان والتمويل المتناهي الصغر لا سيما من أجل دعم الاستخدام المستدام لموارد مصايد الأسماك الداخلية والتخفيف من حدة الفقر. كما استجابت منظمة الأغذية والزراعة للحالات الطارئة. وتمثلت أهم أنشطتها في هذا الصدد في تلك التي عادت بالفائدة على البلدان وعلى مجتمعات الصيد التي أصيبت بأمواج التسونامي في عام 2004، مع التركيز بوجه خاص على برامج إعادة تأهيل مصايد الأسماك.

61- كما دعمت منظمة الأغذية والزراعة العديد من هيئات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية الإقليمية، وعلى وجه الأخص تلك التي أنشئت بموجب المادتين السادسة والرابعة عشرة من دستورها. وقد تم تدعيم بعض هذه الهيئات منذ عام 1994 من خلال تعديل نظمها الأساسية (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط في 1997؛ وهيئة مصايد أسماك غرب وسط المحيط الأطلسي في 2006) كما أنشئت بعض الهيئات الجديدة (الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في 1999؛ وهيئة مصايد جنوب غرب المحيط الهادى في 2004)، بما في ذلك ما يتم من خلال معاهدات أبرمت خارج نطاق منظمة الأغذية والزراعة ولكن يمارس المدير العام بشأنها وظائف الوديع (منظمة مصايد أسماك جنوب شرق المحيط الأطلسي في 2001، و مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في غرب المحيط الهندي في 2006). وبالإضافة إلى تحفيز شبكة أمانات هيئات صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية الإقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وغير التابعة لها، فقد نهضت المنظمة بإنشاء شراكة نظام رصد الموارد السمكية بالتعاون مع هذه الهيئات.

62- من المهم التشديد على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: وعلى سبيل المثال، المدخلات في مفاوضات اتفاق الأرصدة السمكية التابع للأمم المتحدة (1995)؛ والتعاون مع المنظمة البحرية الدولية بشأن الصيد غير المشروع وغير المأذون به وردعه ومسؤوليات دولة العلم؛ ومع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية من أجل وضع صك ملزم بشأن تدابير دولة الميناء؛ ومع منظمة

التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن الصيد غير المشروع وغير المأذون به وردعه، واتساق السياسات وآثار العولمة؛ ومع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن سلامة الصيادين وظروف عملهم؛ ومع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بشأن أنواع الأسماك الهامة من الناحية التجارية التي يحتمل أن تتعرض للانقراض؛ ومع البنك الدولي (مثلا، في إطار برنامج الصيد المستدام)؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الدعوم، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن مصايد الأسماك الاصطناعية، ومع منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا تجارة الأسماك. وقد تم استحداث مناخ مماثل من التعاون الوثيق على مر السنين مع المنظمات غير الحكومية.

63- ولابد من إبراز أهمية التمويل من خارج الميزانية. فبالإضافة إلى مشاريع محددة (مثل التعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي وشبكة التعاون لتيسير تنسيق الدعم لإدارة مصايد الأسماك في المناطق الغربية والوسطى من البحر المتوسط) والأنشطة الممولة من فرادى المانحين بشأن قضايا محددة (على سبيل المثال، اليابان من أجل الصيد في أعماق البحار، والنرويج من أجل تدابير دولة الميناء وبرنامج ناسين) أو على الصعيد الإقليمي (مثل المملكة المتحدة من أجل برامج مصادر الرزق من الصيد المستدام في غرب أفريقيا؛ والسويد في أمريكا الوسطى أو في المحيط الهندي بشأن المفاوضات الخاصة بلجنة مصايد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في غرب المحيط الهندي)، فقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة "برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد: *مدونة الأسماك*" الجامع، والذي يعتبر صندوقا متعدد المانحين يدعم نطاقا عريضا من الأنشطة من أجل تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة.

دال- الغابات

الحوار الدولي بشأن الغابات

64- كانت منظمة الأغذية والزراعة مؤثرة تماما في دعم الحوار الدولي بشأن القضايا الحرجية البالغة الأهمية. فلأول مرة في تاريخ المنظمة على الإطلاق، عقدت اجتماعات وزارية معنية بالغابات في روما في الأعوام 1995 و 1999 و 2005، وتم اعتماد إعلانات أو بيانات ذات صلة. ويمكن التشديد على أحد النتائج المباشرة والملموسة، ألا وهو الزيادة في التعاون العالمي في حرائق الغابات.

65- وقد أعيد مؤخرا وبنجاح إصلاح لجنة الغابات، باعتبارها الهيئة التقنية الدولية الدائمة الرئيسية بشأن هذا القطاع، بتزويدها بنسق جديد، وسمات مثل المشاركة القطرية الأكثر نشاطا في "اللجنة التوجيهية للجنة الغابات". وتعالج لجنة الغابات في الوقت الحالي قضايا سياسات الغابات الحالية بأكثر جدا من معالجتها لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة فحسب. وقد زادت المشاركة إلى أكثر من 600 مشترك، بما في ذلك غالبية رؤساء إدارات أو مؤسسات الغابات في العالم.

66- كما أصبحت هيئات الغابات الإقليمية الست القائمة تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة أماكن انعقاد أكثر حيوية تجمع بين الوزراء المسؤولين عن الغابات أو رؤساء إدارات الغابات من بلدان تقع في أقاليم كل منها. وقد وصلت المشاركة فيها إلى ثلاثة أمثالها بصفة عامة. ويجري الاعتراف بالهيئات بدرجة متزايدة على أنها حلقات اتصال لمعالجة قضايا السياسات الحرجية في معظم الأقاليم.

67- استهلت الشراكة التعاونية في مجال الغابات تحت رئاسة منظمة الأغذية والزراعة . وتجمع هذه المبادرة المبتكرة بين 14 منظمة لها اهتمامات بالغابات. ويجدر بالملاحظة أنه استُشهد بالشراكة التعاونية في مجال الغابات في تقرير التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة على أنها نموذج للقطاعات الأخرى. كما تقدم منظمة الأغذية والزراعة مدخلات موضوعية في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

68- تم التخطيط بنجاح للمؤتمرت العالمية للغابات وتنظيمها بالتعاون مع البلدان المضيفة، أي: تركيا في عام 1997 وكندا في عام 2003. ويجعل أكثر من 4000 مشترك في المتوسط من هذه المؤتمرات أهم تجمعات متكررة متصلة بالغابات في العالم. ويجري تنظيم المؤتمر العالمي للغابات المقبل بالتعاون مع البلد المضيف، الأرجنتين، ليعقد في عام 2009.

سياسات ومعلومات الغابات

69- قامت منظمة الأغذية والزراعة بعدد من دراسات التوقعات الهامة لقطاع الغابات على الصعيدين العالمي والإقليمي استنادا إلى مشاركة نشطة من الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. واشتملت عمليات المتابعة مع البلدان المعنية إصلاحات السياسات، والتبسيط الإداري لمؤسسات الغابات، وزيادة اللامركزية وتدابير التمكين المحلي.

70- استهلت منظمة الأغذية والزراعة والعديد من الشركاء مرفق برنامج الغابات الوطنية الذي يهدف بطريقة مبتكرة إلى تدعيم السياسات والمؤسسات الوطنية وتيسير تقاسم المعارف بشأن الغابات. وقد قدم حتى الحين دعما إلى أكثر من 60 بلدا. واستكملت الاستعراضات الإقليمية لسياسات الغابات في أقاليم أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأدنى. وأولي التركيز على وجه الخصوص إلى إدماج التخطيط للغابات الوطنية في استراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من أطر التخطيط الوطني. كما تقدم منظمة الأغذية والزراعة دعما لسياسات قطاع الغابات وتدريبا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الصين وأوروبا الشرقية، من أجل السماح للقطاع الخاص بالقيام بدور متزايد. وأبرزت مشورة السياسات المتصلة بالتخطيط لقطاع الغابات العوامل الاقتصادية والاجتماعية وعوامل الاستدامة البيئية. كما تقدم المنظمة دعما لشبكات البحوث والتثقيف الإقليمية لتدعيم القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي بما في ذلك دراسات الحالة بشأن التثقيف الحرجي.

71- وعلى صعيد محلي بشكل أكبر، تنهض منظمة الأغذية والزراعة بنهج جديدة إزاء المجتمع المحلي والغابات التشاركية، بما في ذلك طرائق وأدوات متصلة بإدارة النزاع، ومعاونة العمليات التشاركية، وحيازة الغابات، والجوانب الجنسانية، ودعم الابتكارات المحلية، وتنمية المنشآت القائمة في المجتمعات المحلية.

72- وفيما يتعلق بالمعلومات، تحتفظ منظمة الأغذية والزراعة بأكثر مواقع شبكة الويب شمولا عن الغابات التي تضم مخزونات هائلة من المعلومات عن الموارد الحرجية، وسياسات الغابات، ومؤسسات الغابات على الصعيد الوطني. وقد تم استحداث أدوات محوسبة لتيسير تنفيذ المعلومات القطرية المحسنة (نظام المعلومات الخاصة بالموارد الحرجية). وكان Unasylva أطول صحف منظمة الأغذية والزراعة عهدا، حيث ظلت تنشر لمدة 60 سنة حتى الحين. وقد تم توسيع نطاقها في عام 1994 إلى نسق الاتصال الإلكتروني المباشر، فيما لا تزال تنشر في شكل مطبوع بالألوان. ويقدر بأن جمهور قراءتها قد تضاعف حجمه.

73- والمطبوع الرئيسي الآخر هو حالة الغابات في العالم، التي تصدر كل سنتين، والتي استهلت في عام 1995. ويجري إعداد العدد الثامن منها في الوقت الحالي. وقد أصبحت حالة الغابات في العالم أكثر المطبوعات حجية ومرجعية في العالم بشأن الغابات. كما تم إنشاء مراكز توثيق إقليمية في أقاليم أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

تقييم الموارد الحرجية وصونها

74- نشر "تقييم الموارد الحرجية"، الذي يجري إعداده بانتظام، في عام 2000 ثم نشر مرة ثانية في عام 2005. وسينشر تقييم الموارد الحرجية العالمية في 2010. والتقييم عبارة عن مصنف عالمي لبيانات ومعلومات عن الموارد الحرجية وحالة الإدارة المستدامة للغابات، ويوفر خطا أساسيا للتوعية والتحقيقات العلمية (بما في ذلك نماذج تغير المناخ) بشأن الموارد الحرجية العالمية. وكانت معايير الإبلاغ القطرية المنشأة من أجل تقييم الموارد الحرجية لعام 2005 متمشية مع العناصر المواضيعية للإدارة المستدامة للغابات. وتمثل جزء من هذا الجهد في الدعم المقدم إلى رصد وتقييم الغابات الوطنية في 15 بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الأغذية والزراعة مدخلات جوهرية في صياغة المعايير والمؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني والإقليمي- الإيكولوجي/ الإقليمي، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذ على المستوى الميداني. وقد تم وضع "مبادئ توجيهية طوعية للإدارة الرشيدة للغابات المستنبتة".

75- قدمت منظمة الأغذية والزراعة نطاقا عريضا من المشورة التقنية إلى البلدان بشأن صون الموارد الحرجية ومكافحة التردي البيئي. وقامت بدراسة عن الغابات والمراعي في المناطق الجافة ووضع مفاهيم ونهج جديدة من أجل إدارة مستجمعات المياه. وتم تقديم تدريب على إدارة حرائق الغابات. وتم وضع "استراتيجية دولية لإدارة الحرائق" علاوة على "مبادئ توجيهية طوعية بشأن إدارة الحرائق".

76- أولي الاهتمام الواجب إلى الموارد الوراثية الحرجية لتحسين إنتاجية الغابات وصون التنوع البيولوجي. وتم تدعيم شبكات إدارة الآفات واستراتيجيات مكافحة الآفات، كجزء من تخطيط الإدارة في العديد من البلدان. وجرى العمل على كفالة تنسيق أنشطة إدارة الحياة الوحشية والمنطقة المحمية، علاوة على صون التنوع البيولوجي في شتى الأقاليم.

منتجات الغابات

77- تركز منظمة الأغذية والزراعة على وجه الخصوص على تحقيق قيمة مضافة أكبر من الغابات، فيما تكفل الاستدامة. وهي تواصل وضع *مدونات حصاد الغابات* على الصعد العالمية والإقليمية (آسيا والمحيط الهادى، وأفريقيا الوسطى- الغربية) والوطنية (الصين، وميانمار ولاو وكمبوديا).

78- وقدمت المنظمة مساعدات إلى البلدان في تنفيذ المدونات، وقامت بدراسات حالة بشأن تطبيق عمليات الغابات المنخفضة التأثير.

79- اشتمل وضع نظم معلومات منتجات الغابات غير الخشبية التابعة للمنظمة على دليل عن الوكالات والمنظمات العامة والخاصة، والأفراد المتخصصين في منتجات الغابات غير الخشبية. والإصداران السنويان عن أخبار المنتجات غير الخشبية والمطبوع الإلكتروني الشهري "مصنف منتجات الغابات غير الخشبية" موضع تقدير على وجه الخصوص من المهتمين بالموضوع. وقد أوليت الأولوية إلى النهوض بالمعارف بشأن فوائد منتجات الغابات غير الخشبية لاقتصادات الأسر المعيشية، والأمن الغذائي وصون البيئة من خلال سلسلة من المطبوعات والخدمات الإلكترونية المجانية والمؤتمرات. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة ست بلدان في حوض الكونغو على استحداث منتجات غابات غير خشبية، ولا سيما الأغذية، وفي وضع إطار قانوني لمنتجات الغابات غير الخشبية.

80- حدث تفاعل مع القطاع الخاص من خلال الاجتماعات المنتظمة (الرسمية وغير الرسمية) للجنة الاستشارية المعنية بالورق والمنتجات الخشبية، بما في ذلك المعلومات والانتفاع من الورق والمنتجات الخشبية. ومن الدراسات المتكررة التي تحظى بالتقدير الكبير مسح الورق المستعاد، ومسح طاقة عجينة الورق والورق، والكتاب السنوي عن إنتاج منتجات الغابات واستهلاكها وتجارتها، ودراسة المعروض العالمي من الألياف.

81- وكان من بين الأنشطة الرئيسية الأخرى: تقييم للطاقة وموازنة انبعاث منتجات الخشب على تلك الناتجة عن مواد منافسة مثل البلاستيك والألمنيوم؛ وبناء القدرات بشأن الفرص والتحديات في قطاع الغابات الناتجة عن تغير المناخ؛ وتقنيات الانتفاع المحسنة من الخشب في المداريات من أجل تقليل إزالة الغابات؛ وتقديم المشورة إلى البلدان بشأن قضايا التجارة والبيئة؛ واستعراض تأثير حظر قطع الخشب في الغابات الطبيعية وفعاليته؛ وتحليل الاستخدام المتزايد للخشب من أجل الطاقة في البلدان النامية والمتقدمة؛ وتطبيق "رسم خرائط استشرافية للعرض والطلب المتكاملين على خشب الوقود" في عدد من البلدان.

هاء- التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة

التنمية المستدامة

82- قدمت المنظمة عبر السنين منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إسهاما كبيرا في عمليات التفاوض والاجتماعات الرئيسية لهيئات دولية مثل لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وقد تم ذلك على وجه الخصوص من خلال المسؤوليات التي تتحملها في مجال الرصد وإعداد التقارير بوصفها مدير المهام لتنفيذ العديد من فصول جدول أعمال القرن 21. وقد ركزت الدورات السابقة الأخيرة للجنة التنمية المستدامة على مواضيع مثل المياه، والطاقة الحيوية وتغير المناخ، وهي المواضيع وثيقة الصلة بالمنظمة. وتضطلع المنظمة بدور كبير في الاستعدادات لعقد الدورتين القادمتين (2008 و2009) للجنة التنمية المستدامة اللتين ستركزان على الزراعة وموارد الأراضي والتصحر والتنمية الريفية وأفريقيا.

83- وقدمت المنظمة إسهامات كبيرة كان من أهمها إسهاماتها في التفاوض، والتصديق وإعداد خطط العمل ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر (1994-1997)؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وعمليات التقييم والرصد وإعداد التقارير من خلال مؤتمر ماستريشت (1999)، والدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة (2000)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002). وسعت المنظمة طوال عملية الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إعلاء مكانة الزراعة والتنمية الريفية في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة من خلال مساهماتها في نيباد، وخطة تنفيذ جوهانسبرج، وفي تيسير وضع مبادرات الزراعة المستدامة والتنمية الريفية بوصفها من نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

84- وتشرك مبادرة الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المجتمع المدني والحكومات والمنظمات غير الحكومية في جهد مشترك لتحقيق تقدم سريع صوب إنجاز رؤية جدول أعمال القرن 21 إزاء الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وتدعم هذه المبادرة قدرات المجتمعات الريفية والفئات المحرومة وغيرهم من أصحاب الشأن على تحسين سبل النفاذ إلى الموارد (مثل، الوراثية والتكنولوجية فضلا عن المياه والأراضي والأسواق والمعلومات)، والترويج للممارسات الجيدة للزراعة المستدامة والتنمية الريفية، والسعي إلى تعزيز ظروف العمالة المنصفة في الزراعة. وجرى وضع مجموعة من كراسات السياسات التي تستهدف بعض المجالات الحرجية مثل تشغيل الأطفال والتجارة بالمنتجات الزراعية والمنشئات التجارية في المناطق الريفية، وذلك لتشجيع ومساعدة راسمي السياسات في وضع وتنفيذ السياسات التي تحقق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

85- وكانت المنظمة هي المنظمة القائدة للسنة الدولية للجبال (2002)، وإقامة شراكة الجبال المستدامة لتعزيز أعمال المتابعة على المستوى الدولي. وتمثل جزء من هذا الجهد في الاستعدادات لعقد المؤتمر الدولي للزراعة المستدامة والتنمية الريفية في الأقاليم الجبلية الذي نظم في مدينة اديلبودن في سويسرا في يونيو/حزيران 2002. ويوفر إعلان إديلبودن خطوطا توجيهية وتوصيات بشأن كيفية الجمع بين الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والتنمية المستدامة للجبال.

86- ونظمت المنظمة، منذ فترة قريبة، "المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية" في مارس/آذار 2006 في البرازيل ويجري بنشاط تنفيذ أعمال المتابعة الخاصة بهذا المؤتمر.

87- أسهمت المنظمة في وضع عنصر البحوث الزراعية والتكنولوجيا في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المنبثق عن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، ويسرت إنشاء منتدى للبحوث الزراعية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قدم الدعم لصياغة إطار للإنتاجية الزراعية في أفريقيا.

88- وتستضيف المنظمة أمانة مجلس العلم التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وأمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الذي يعمل كآلية هامة لنقل التكنولوجيا بين مؤسسات البحوث الزراعية الدولية والبلدان النامية.

89- وقدمت المساعدة للنظم القطرية للبحوث الزراعية، بما في ذلك التعزيز المؤسسي، وصياغة السياسات وتنمية الموارد البشرية. وفي غضون ذلك، وضعت قواعد بيانات بشأن التكنولوجيا للأغراض الزراعية، ودليل التمويل الزراعي والدليل العالمي لمؤسسات البحوث ومنفذ البحوث والإرشاد.

90- واستنادا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة المعتمدة على الانترنت، وضع مفهوم الشبكة الالكترونية للإرشاد والبحوث والاتصال لتحسين الصلات بين مؤسسات البحوث الزراعية والإرشادية وداخلها. وأدخل نمط هذه الشبكة في مصر، ونتيجة لنجاحها، اتخذت مبادرات مماثلة في بلدان أخرى. وقد دخلت هذه الشبكة الإلكترونية مرحلة توسع تمثلت في شبكة الاتصال لخدمة التنمية الزراعية والريفية، التي تجمع بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونهج الاتصال التشاركية.

91- وفي عام 2000، أسفر التعاون مع البنك الدولي عن إصدار مطبوع نظم المعارف والمعلومات الزراعية لأجل التنمية الريفية، وهو المطبوع الذي يحدد الرؤية الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية للجمع بين المزارعين والمعلمين الزراعيين والباحثين والمرشدين للاستفادة من المعارف والمعلومات. وأجريت دراسات حالة عن نظم المعارف والمعلومات لأجل التنمية الزراعية في عشرة بلدان، واستندت إلى تحليل للنتائج، وصدر مطبوع *"تعزيز التنسيق فيما بين العناصر الفاعلة لنظم المعارف والمعلومات لأجل التنمية الريفية"*

92- وفي سبتمبر/أيلول 2002، اشترك المديران العامان لكل من المنظمة ومنظمة اليونسكو في الإعلان عن مبادرة بارزة جديدة بشأن التعليم لسكان الريف، وذلك أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا. وتشكل هذه المبادرة جزءا من الحركة العالمية للتعليم للجميع، وتهدف إلى تركيز اهتمام العالم على *"التعليم لسكان الريف"*.

93- وفيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية، أنشأت المنظمة المنتدى الإلكتروني المعني بالتكنولوجيا الحيوية في قطاعي الأغذية والزراعة في مارس/آذار 2000، بهدف توفير المعلومات حسنة النوعية والمتوازنة عن التكنولوجيا الحيوية الزراعية في البلدان النامية، وتوفير منتدى محايد للسكان لتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن هذا الموضوع المثير للجدل في كثير من الأحيان. وهناك الآن أكثر من 600 1 مشترك في هذا المنتدى.

94- وأطلق في عام 2000 موقع التكنولوجيا الحيوية للمنظمة على شبكة الويب (http://www.fao.org/biotech/) ونشرة أنباء التكنولوجيا الحيوية التي تصدرها المنظمة بانتظام، ويجري منذ ذلك الوقت تحديثها بصورة منتظمة وتوسيع نطاق تغطيتها. وهما يغطيان الأنباء والأحداث وثيقة الصلة بتطبيقات التكنولوجيا الحيوية في قطاعي الأغذية والزراعة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، عقد مؤتمران هامان آخران في 2002: الأول يعالج نتائج التدفق الجيني من الكيانات المحورة وراثيا إلى العشائر غير المحورة وراثيا؛ والثاني بشأن دور التكنولوجيا الحيوية في جداول أعمال البحوث الزراعية في البلدان النامية.

95- وفي عام 2006 نظمت المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي ومبادرة الاتصال، أول *مؤتمر عالمي بشأن الاتصالات من أجل التنمية*، جمعا معا أكثر من 900 مشارك، بما في ذلك نحو 200 صحفي وممثل من وسائل الإعلام الأخرى.

إدارة الأراضي والمياه

96- تشمل الإنجازات التقنية الرئيسية التي تحققت في مجال حيازة الأراضي نشر توجيه فني في مجلدين لدورية سنويا وإصدار 14 مطبوعا تقنيا منذ عام 2000، فضلا عما هو مقرر من إصدار مطبوعات جديدة. ويسرت الأنشطة التشغيلية في أكثر من 30 بلدا الحصول على الأراضي من خلال إعادة التوزيع والتأجير، وعلى الرعاة. وجرى ضمان الحصول الأكثر أمانا على الأراضي المملوكة للقطاع الخاص والأراضي العرفية للمجتمعات المحلية، في حين جرى تحسين تسليم الخدمات الريفية من خلال خطط فرض الضرائب على الممتلكات.

97- وفيما يتعلق بإدارة الأراضي، وضعت المنظمة خطوطا توجيهية معيارية لعمليات تقييم المناطق الإيكولوجية الزراعية على المستويين الوطني والعالمي؛ وأنشأت نظم معلومات معترف بها بصورة جيدة ونشرت أدوات دعم القرار الفعالة عن: استخدام الأراضي ونُهج وتكنولوجيا الصون والتكيف البيئي واستجابة المحاصيل وامتصاص الكربون والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وتشكل قاعدة مراجع عالمية للزراعة المحافظة على الموارد، وتوصيف التربة وتقييم تدهور الأراضي. وتشمل إنجازات البرامج الميدانية تنفيذ مشاريع ومبادرات عالمية وإقليمية

ووطنية عن تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، ونظم معلومات موارد الأراضي، وخصوبة التربة وتقييم الأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

98- وأسهمت المنظمة في التنمية المستدامة للمياه، وظل استخدام المياه في الزراعة محور تركيز المناقشات الدولية بشأن المياه. وهنا جرى بنجاح تغيير وجهات النظر السابقة بأن الزراعة هي مصدر جميع المشاكل إلى جعل قطاع الزراعة العنصر الفاعل الرئيسي في معالجة ندرة المياه في العالم. وأثناء ذلك، تعاونت المنظمة بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (من خلال لجنة المياه في الأمم المتحدة) والأجهزة الدولية والوطنية. وساعدت المنظمة في إعداد وتنفيذ خطط العمل العالمية وثيقة الصلة المباشرة بإدارة المياه في قطاع الزراعة وخاصة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المنبثق عن شراكة نيباد مع الإشارة إلى العمود 1 المتعلق بإدارة الأراضي والمياه.

99- وجرى دعم وضع أو تكييف سياسات المياه الوطنية السليمة من خلال نشر الخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات وتقديم المشورة التقنية المباشرة للبلدان، بما في ذلك إدارة موارد المياه العابرة للحدود. وجرى، من خلال تدعيم التدريب والبحوث، تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المياه في قطاع الزراعة. وعلى وجه الخصوص، جرى وضع وإجراء اختبارات واسعة النطاق فيما يتعلق بالمواد الخاصة بالتدريب والإرشاد التشاركية في مجال الري والكتيبات الإرشادية الميدانية للفنيين، ووضع قواعد البيانات والكتالوجات الخاصة بأجهزة الري والصرف.

100- وتحتفظ المنظمة بقاعدة معلومات ومعارف عالمية بشأن استخدام المياه في قطاع الزراعة (إحصاءات المياه)، بما في ذلك الإحصاءات القطرية، والملامح القطرية، ووضعت أول خريطة عالمية تعتمد على نظام المعلومات الجغرافية للمناطق المروية، وتشارك في البرامج الدولية المعنية برصد التقدم في إدارة موارد المياه. وتحققت إنجازات هامة بشأن وضع الابتكارات والتحسينات التكنولوجية وتحقيق الاتساق بينها ومواءمتها بشأن كفاءة استخدام المياه وصون الموارد في الزراعة، بما في ذلك تكنولوجيا الري وتجميع المياه التي تكون تكاليفها في متناول اليد. وقامت المنظمة، بالتوازي، بالترويج لممارسات الإدارة الحديثة لشبكات الري واسعة النطاق والأدوات المتعلقة بالاستدامة المادية والمالية والاجتماعية لمشاريع تنمية المياه.

101- واستجابة للشواغل المتزايدة إزاء التلوث والتأثيرات البيئية لمشاريع المياه، قامت المنظمة بتيسير وضع التدابير والتقنيات المتعلقة بمنع ومكافحة تغدق المياه والملوحة، وغير ذلك من التأثيرات المعاكسة لتنمية المياه على جودة الموارد الطبيعية. وساعدت في تلافي ومكافحة الأمراض التي تحملها المياه في المناطق المروية، ووضع وتطبيق خطوط توجيهية وأفضل الممارسات بشأن معالجة المياه العادم أو منخفضة النوعية وإعادة استخدامها في الري.

102- وتدعم المنظمة بقوة عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فضلا عن المبادرات الأخرى لمكافحة تدهور الأراضي والترويج للإدارة المستدامة للأراضي. وتقود المنظمة عملية تنفيذ العديد من البرامج الميدانية واسعة

النطاق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مثل تقييم تدهور الأراضي في الأراضي الجافة؛ وتنمية فوتا جالون ومشروع كاغارا وبرنامج تنمية أشجار السنط. كما تضطلع المنظمة بدور تقني رئيسي في مبادرة أرض أفريقيا TerrAfrica-SIP الجديدة المشتركة بين الوكالات (http://www.terrafrica.org/) التي تهدف إلى تعميم وتوسيع الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووضعت المنظمة مؤخرا، قاعدة معارف مرجعية عن الحالة التقنية للتنمية المستدامة للأراضي، بما في ذلك الكثير من الوثائق والأدوات لاستخدامها في التفاعل مع أصحاب الشأن. وعلى المستوى الوطني، قدمت المنظمة الدعم لصياغة برامج العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرامج الإدارة المستدامة للأراضي في العديد من البلدان (مثل الجمهورية الدومينيكية وهايتي مؤخرا).

الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

103- كانت الهيئة الحكومية الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة لدى المنظمة المحرك الرئيسي للتفاوض بشأن السياسات والصكوك المتفق عليها لصون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وبشأن التقاسم العادل للمنافع. ويتضمن القسم ألف أعلاه إنجازات المنظمة في مجال الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. وقد اعتمدت الهيئة برنامج عملها متعدد السنوات في 2007، الذي يتضمن جدول أعمال للسنوات العشر للتفاوض للتوصل إلى صكوك دولية، تغطي كامل مكونات التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة (المحاصيل والحيوانات والأسماك والغابات والكائنات الدقيقة) والمسائل المشتركة بين القطاعات مثل الحصول وتقاسم المنافع.

البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية

104- تمثل الشبكة الجغرافية GeoNetwork مشروعا ناجحا مفتوح المصادر أطلقتها المنظمة، ويجري استخدامها الآن من جانب وكالات الأمم المتحدة، وجميع مراكز البحوث في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والعديد من الحكومات الوطنية لتحديد الخرائط والحصول عليها واستخدامها باستخدام شبكة الإنترنت. وجرى وضع منهجيات الأماكن الجغرافية لرسم خرائط الفقر، والتي تجمع بين المعلومات الفيزيائية الحيوية والاقتصادية الاجتماعية وتطبيقهما في الكثير من البلدان النامية فضلا عن المستوى العالمي. ونفذت مبادرة رسم خرائط غطاء الأراضي العالمي لدى المنظمة مشاريع كثيرة في أفريقيا وآسيا، وأدت إلى وضع نظام تصنيف الغطاء الأرضي بوصفه معيارا دوليا. وتستضيف المنظمة أمانة النظام العالمي لمراقبة الأرض الذي أدى، ضمن جملة أمور، إلى اتفاق حكومي دولي بشأن مجموعة أساسية من متغيرات المناخ الأرضي. وتسهم المنظمة في الجهود التي تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها لوضع مؤشرات تقنية تتعلق بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، وتترأس حاليا فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. كما ترأست خلال الفترة 2006-

2007 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمعلومات الأماكن الجغرافية. وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتقت المنظمة ووسعت من نطاق المكون التابع من نظام الإنذار المبكر لديها لتحسين النفاذ إلى معلومات الطقس والأراضي والمياه لدعم التغطية المعززة للآفات والكوارث الطبيعية.

105- وييسر المنتدى الدولي للطاقة الحيوية لدى المنظمة التعاون فيما بين البلدان بشأن تطوير الطاقة الحيوية لأغراض التنمية الريفية وأتاحت الفرص للقيام بدور قيادي في تقييم التأثيرات المحتملة لتطوير الطاقة الحيوية على الأمن الغذائي والموارد الطبيعية والبيئة الفيزيائية الحيوية. وكانت المنظمة مؤسس مشارك في لجنة الأمم المتحدة للطاقة وهي جهة الاتصال بشأن التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالطاقة. وعملت كنائب رئيس للفريق الذي توجت جهوده بتقرير *"الطاقة الحيوية المستدامة: إطار لصانعي القرارات"* الذي حظي بإشادة دولية. وتقوم المنظمة حاليا بإعداد عدد من الدراسات القطرية لتقييم إمكانياتها بشأن إنتاج الطاقة الحيوية في ضوء أولويات الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية. وتستضيف المنظمة الشراكة العالمية من أجل الطاقة الحيوية، وهي مبادرة من البلدان الصناعية الثمانية + 5، بوصفها آلية يمكن للبلدان أن تعالج من خلالها القضايا ذات الصلة بالسياسات والاستدامة والتجارة. وتوفر مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات في المنظمة والمعنية بالطاقة الحيوية نهجا مشتركا بين القطاعات إزاء هذا الموضوع استجابة للعديد من الطلبات القطرية، وسوف تساعد في إعداد حالة الأغذية والزراعة لعام 2008 التي ستخصص لموضوع الطاقة الحيوية.

106- يمكن وصف عام 2007 بأنه يمثل نقطة تحول رئيسية في القبول العام والسياسي لتغير المناخ بوصفه محركا رئيسيا في التنمية ورفع مستويات المعيشة في العالم. وتعمل المنظمة في حقل تغير المناخ منذ فترة طويلة (1988) إلا أنها توسعت في هذا العمل مؤخرا لمعالجة الموضوع بطريقة أكثر شمولا فيما يتعلق بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية. وكانت مبادرة قد أطلقت عام 2006 لوضع برنامج عمل مؤسسي للمنظمة بشأن تكييف تغير المناخ بهدف توسيع نطاق المساعدات التي تقدم للبلدان لتعزيز قدراتها على التعامل مع زيادة التقلبات المناخية في قطاعي الزراعة والقضايا الريفية. وتعمل المنظمة مع عدد من الشركاء الجدد وعدلت من أدواتها وقواعد بياناتها المستخدمة في إجراء توقعات الغلات المحصولية حتى يمكن تطبيقها على تحليل تغير المناخ. وأعدت المنظمة مطبوعا رئيسيا عن تغير المناخ والأمن الغذائي، وهي قضية تعرضت لإهمال واسع النطاق في الكثير من البحوث والتحليلات المتعلقة بتغير المناخ التي أجريت حتى الآن. وساهمت المنظمة بنشاط في عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وخاصة في تقريري التقييم الثالث والرابع المقدمان من الفريق.

واو- نشر المعرفة

موقع المنظمة على الإنترنت

107 – لقد تحسّن موقع المنظمة على الإنترنت منذ عام 1996 من حيث كمية المعلومات ونوعيتها. ويوجد الآن حوالي 3 ملايين صفحة على الإنترنت يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع www.fao.org وما يقل قليلاً عن 30 000 وثيقة بنصها الكامل في مستودع الوثائق الجامع للمنظمة متاحة باللغات الرسمية الخمس للمنظمة. وفي ديسمبر/كانون الأول 1999، بلغ متوسط عدد زيارات موقع المنظمة على الإنترنت 360 000 زيارة (6.5 مليون ضربة) شهرياً واعتبرته موسوعة المعارف البريطانية من بين مواقع الإنترنت التي تحتل المرتبة الأولى. وفي مايو/أيار 2007، بلغ عدد الزيارات المسجلة 4.3 مليون زيارة (ارتبطت بما يبلغ 109 ملايين ضربة)، وهو ما يمثل زيادة في الوصول إلى الموقع قدرها 10 مرات في أقل من 8 سنوات.

108 – وفي عام 1999، بدأت المنظمة في تطبيق خطة لتنفيذ التغطية اللغوية على مراحل لضمان تحقيق توازن ملائم تدريجي ومتواصل بين اللغات. ويستطيع المستعملون اختيار إحدى اللغات الرسمية الخمس للاطلاع على المعلومات الموجودة في موقع المنظمة على الإنترنت.

المركز العالمي للمعلومات الزراعية (وايسنت)

109 – لقد بُدئ مشروع ذلك المركز لمواءمة وإدماج أكثر من أربعين قاعدة بيانات إحصائية قائمة تغطي مجالات عمل المنظمة الرئيسية في ميادين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وقد بدأت بعناصر نظامين هما FAOSTAT و FAOINFO؛ ثم أضيف FAOSYS في عام 1997. وأصبح المركز العالمي للمعلومات الزراعية معروفاً باسم "بوابة معلومات منظمة الأغذية والزراعة" (FAO's Information Gateway). وفي عام 2002، أصدر المدير العام نشرة غيّرت وضع ذلك المركز بحيث أصبح الإطار الجامع الذي تشارك فيه الإدارات التقنية في المنظمة ومكاتبها الميدانية مشاركة نشطة وفقا لمعايير وإجراءات وأدوات متفق عليها.

غوغل وغيره من نُهُج محركات البحث في موقع المنظمة على الإنترنت

110 – لقد كانت أول محاولة لاستحداث محرك بحث شامل بشأن مصادر معلومات المنظمة في موقع المنظمة على الإنترنت هي 'FAO Information Finder'، الذي أصبح على الإنترنت قرب نهاية عام 1999. وكان هذا محرك بحث مدعوماً بقاعدة بيانات. بحيث كانت فعاليته تتوقف على دقة المعلومات التي يجري إدخالها يدوياً

في النظام. وعندما بدأ وجود المنظمة على الإنترنت يتزايد أصبح موقع المنظمة على الإنترنت أكبر من ذلك المحرك لأنه أصبح من الأصعب جعله مستكملاً أولاً بأول. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2005، صدر حل بحثي مؤقت في الصفحة الرئيسية لموقع المنظمة على الإنترنت (WWW.FAO.ORG)، ما زال متوافراً كبديل لغوغل.

111 – أُدخل محرك غوغل البحثي للخدمة العامة (Google PSS) كمحرك بحث أول لموقع المنظمة على الإنترنت www.fao.org في مايو/أيار 2006. وهذا المحرك حل محله هو نفسه محرك غوغل للبحث حسب الطلب (Google CSE) في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه لأنه يوفر، كمنتج جديد، مزيداً من التحكم والمرونة بالمقارنة بالمحرك "Google PSS". وجدير بالملاحظة أن شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات عملت مع فنيي غوغل في المدة السابقة على إطلاق المحرك "Google CSE " حتى يتسنى إصداره في نفس يوم إصدار غوغل رسميا محركه "Google CSE ".وتجري المنظمة حواراً حالياً مع غوغل لاستطلاع إمكانية العمل معاً بشأن منتجات أخرى تهم الطرفين من قبيل "Google Books " و "Google Collaborative " و Google "Video/You Tube" و "Google Mobile ".

منتدى المعارف

112 – إن المعارف والمعلومات "الصريحة" المتاحة من خلال المركز العالمي للمعلومات الزراعية تكملها "المعرفة الضمنية" الموجودة لدى المنظمة، وهي تجربة وخبرة موظفيها. ويتمثل التحدي الأساسي للمنظمة باعتبارها منظمة معارف في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل من المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية الموجودة لديها لصالح الأعضاء. وإقراراً بذلك، أنشأ المدير العام خلال صيف عام 2005 ثلاث جماعات عمل مشتركة بين الإدارات لتطوير المنظمة باعتبارها "منظمة معارف" كعنصر أساسي من عناصر إصلاح المنظمة. وجماعات العمل هذه هي: (1) شبكات المعارف المواضيعية، و (2) أفضل الممارسات و (3) تبادل المعارف. وأعقب ذلك صدور نشرة المدير العام (35/2006)، التي اعتبرت إدارة المعارف سمة محورية ومسبقة في تخطيط البرامج وتنفيذها وشددت على الحاجة إلى تقاسم هذه المعارف مع البلدان الأعضاء والمراكز المتعاونة.

113 – وكمتابعة لذلك، قرر المدير العام في سبتمبر/أيلول 2005 أنه ينبغي إقامة خدمة أسئلة وأجوبة كخطوة أولى نحو تزويد الأعضاء بسبل أجدى للاستفادة من المعرفة الضمنية الموجودة لدى المنظمة، مع تلبية الاحتياجات المحددة للأعضاء من حيث المعلومات عند نشوء تلك الاحتياجات تلبية أكثر فعالية. وأُطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2005 الخدمة التي نتجت عن ذلك وهي خدمة "AskFAO" على الإنترنت.

النفاذ إلى البحوث العالمية في مجال الزراعة على الإنترنت (AGORA)

114 – هذه هي شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص والمنظمة، وكثير من ناشري العلوم الرئيسيين في العالم، وشركاء أساسيين آخرين. وقد مكّنت هذه المبادرة التي تقودها المنظمة، عندما أُطلقت أصلاً في أكتوبر/تشرين الأول 2003، 69 بلداً نامياً من اكتساب إمكانية الوصول مجاناً إلى مجموعة بحوث مكتبة رقمية بارزة في ميادين الأغذية، والزراعة، وعلم البيئة، والعلوم الاجتماعية ذات الصلة. وحدث توسع في تلك الشراكات في مرحلتها الثانية، التي بدأت في عام 2006 لكي تشمل الجامعات، والكليات، ومؤسسات البحوث، والوزارات الحكومية، وكذلك المنظمات غير الحكومية في 37 بلداً إضافياً من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

115 – وقد ساعدت هذه المبادرة على سد ثغرة المعرفة لدى 225 1 مؤسسة في 94 بلداً، من البلدان المؤهلة البالغ مجموعها 107 بلدان، سجلت نفسها حتى الآن للاطلاع مجاناً على أكثر من 950 مجلة؛ ويجري الآن نسخ أكثر من 000 250 مقالة من خلال تلك المبادرة كل سنة. وقد زاد عدد الناشرين الشركاء في تلك المبادرة من 12 ناشراً مؤسساً في عام 2003 إلى 40 ناشراً في عام 2007. وفي يوليو/تموز 2007، أعلن شركاء المبادرة عن التزامهم المتواصل إزاء البرنامج حتى عام 2015 وأطلقوا الخطة الاستراتيجية AGORA/HINARI/OARE التي تحمل عنوان "المسار حتى عام 2015" دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

النظام الدولي لمعلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية (AGRIS)

116 – يعمل هذا النظام منذ عام 1975 بهدف إقامة نظام معلومات مشترك ويمكن الوصول إليه مجاناً فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا في مجال الزراعة والمواضيع ذات الصلة، لا سيما المؤلفات "الرمادية". وحتى أواخر التسعينات كانت النواتج تتكون أساساً من قاعدة بيانات ببليوغرافية مركزية وما يرتبط بها من نواتج. ومنذ عام 2000 يتزايد تحوّل الجهود نحو بناء قدرات مراكز المراجع المشاركة لكي تدير وتنشر المعلومات والمعارف الخاصة بمراجع مؤسساتها باستخدام وسائلها الخاصة بها.

117 – وقد تناولت مشاورتا خبراء في عامي 2000 و 2002 قضايا تقنية مرتبطة بتحسين الاطلاع على المعلومات الزراعية، ووضع أطر معيارية ومعايير لإدارة المعلومات، وتحسين مبادرات بناء القدرات. وانبثقت عن المشاورة الثانية رؤية جديدة لذلك النظام تركز على نشاطات بناء القدرات بما يشمل توفير أدوات ومنهجيات موحدة، والتدريب والدعم التقني، موقعياً وعلى الإنترنت على حد سواء.

118 – وفي عام 2005 استُكملت الرؤية الجديدة بتركيز جديد منقح على الشراكات، والتعاون، وإقامة الشبكات (ومنها مثلاً الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنتدى العالمي للبحوث الزراعية، والمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي بين شبكات أخرى)، وعُقدت مشاورة خبراء لمعالجة مسألة زيادة الاتساق في نظم

المعلومات الدولية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا الزراعية. وكانت المحصلة هي الحاجة المتصورة إلى شراكة عالمية أكثر تنظيماً، تضم المجموعة الموجودة حالياً من المبادرات في تحالف متكامل وشامل.

بناء القدرات – التعلم الإلكتروني

119 – منذ عام 2002 قادت المنظمة عملية استحداث برنامج للتعلم الإلكتروني موجه إلى الدول الأعضاء وأصحاب الشأن الأخرين كجزء من جهود المنظمة التي ترمي إلى تحقيق ما يلي: (1) إيجاد وعي وفهم؛ (2) توفير تدريب أثناء العمل للموظفين التقنيين؛ (3) إتاحة الأدوات والمنهجيات والمبادئ التوجيهية ومواد التعلم (4) دعم التدريب المباشر وغيره من نشاطات بناء القدرات.

120 – وقد تكونت المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2002–2006) من استحداث منهجيات وأدوات وبرهان أولى على المفهوم، وأسفرت عن إنتاج مجموعة مراجع عن إدارة المعلومات والمعارف. وقد تجاوز العدد الكلي للأقراص المدمجة لتلك المجموعة على شبكة الويب، التي شحنتها المنظمة، أو التي قدمت إلى الشركاء، 000 50 قرص منذ صدور النموذج الأول في عام 2003. وما زال موقع تلك المجموعة، المتاح الآن منذ عامين، يلبي احتياجات تدفق منتظم من المستعملين المسجلين الجدد بمتوسط عام يبلغ 440 متعلماً إلكترونياً جديداً كل شهر.

121 – وأثناء المرحلة الثانية (2006–2007)، حدث توسع في برنامج التعلم الإلكتروني، بالتعاون مع إدارتي الزراعة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليشمل المواضيع العامة المختارة التالية: معلومات عن الأمن الغذائي من أجل العمل، والحق في غذاء كاف، والدستور الغذائي.

قاعدة البيانات القانونية FAOLEX

122– يمكن من خلال قاعدة البيانات القانونية FAOLEX النفاذ بواسطة شبكة الإنترنت إلى التشريعات العالمية الخاصة بالأغذية والزراعة. وقد نَمَت قاعدة البيانات هذه منذ عام 1994 من نظام يدوي إلى قاعدة بيانات متطورة تختزن قرابة 60000 نص، يُضاف إليها 5000 نص جديد سنوياً.

زاي – تطوير البرنامج الميداني ودعم الاستثمار

التطورات العامة

123– كان لدى المنظمة في عام 1994، "برنامج ميداني" (التعاون التقني) يتألف من 502 1 مشروع، بقيمة تبلغ 267 مليون دولار (باستثناء حالات الطوارئ). ويقابل ذلك 028 1 مشروعا للتعاون التقني في 2006 بتكاليف

إجمالية تبلغ 250 مليون دولار. ويرجع العامل الرئيسي في هذا الانخفاض إلى اختفاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة تكاد تكون كاملة كمصدر رئيسي للتمويل، وهو الأمر الذي لم يتم تعويضه بالكامل عن طريق الجهات المانحة الأخرى.

124- ومنذ عام 1994، والمنظمة تسعى إلى إيجاد وسائل فعالة تتسم بالكفاءة لتنفيذ برامجها للتعاون التقني، مع ضمان، في نفس الوقت، الاستجابة الواجبة لاحتياجات وأولويات الأعضاء. وقد شمل ذلك عملية تغيير لطريقة العمل من المركزية الكاملة إلى طريقة لا مركزية *تنفذ بالتدريج*، مما يتطلب زيادة التفويض بالمسؤولية للموظفين المسؤولين عن الميزانيات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، مصحوبا بالتدريب والمراجعة الواسعة النطاق للعمليات والإجراءات. وطبق نظام محسن لاستعراض المشاريع بإنشاء لجنة استعراض البرامج والمشروعات عام 1999، والمجموعة الاستشارية لتصميم المشاريع عام 2003، تدعمها صيغة جديدة لوثيقة المشروع تتضمن الإطار المنطقي ومبادئ الإدارة المعتمدة على النتائج.

125- وعلاوة على ذلك، دخل *نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية* حيز التطبيق عام 2001 وتطور منذ ذلك الوقت ليتحول إلى أداة للإدارة الكاملة متاحة لموظفي المقر الرئيسي والميداني، بوصفها الإطار المؤسسي الوحيد لجميع معلومات البرنامج الميداني ويغطي طائفة عريضة من البيانات التي تتعلق، ضمن جملة أمور، بالمشاريع والجهات المانحة والاستراتيجيات والسياسات القطرية والإجراءات.

126- وقد انخرطت المنظمة، في الآونة الأخيرة، بصورة كاملة في عملية أمم متحدة *"لتوحيد الأداء"* وفي تنفيذ استعراض السياسات الشامل الثلاثي السنوات للأنشطة التشغيلية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة. وتثبت الآن وسيلة البرمجة القطرية الخاصة بالمنظمة، وهي أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، التي تهدف إلى الاشتراك مع السلطات النظيرة القطرية في تحديد المجالات المحتملة لتدخلات المنظمة استجابة للأولويات القطرية، أنها أداة فعالة في جميع مدخلات المنظمة في البرامج القطرية على أساس "توحيد أداء" الأمم المتحدة في المجالات الرائدة الحالية.

127- كما أن هناك تطورات مشجعة تتعلق بالموارد من خارج الميزانية مما قد يؤدي إلى موافقات قياسية في الفترة 2006-2007. وتتضمن مكونات الجهود الناجحة لتعبئة الموارد التي يجري بذلها "التسليم" الفعال للنتائج المتفق عليها للجهات المتلقية والمانحة (إعداد التقارير الدقيقة والكافية وحسنة التوقيت)؛ والطرق المبتكرة للتعاون مع الجهات المانحة؛ والنُهج البرامجية المختلفة عن نُهج المشاريع.

البرنامج الخاص للأمن الغذائي

128– *المرحلة التجريبية*: أطلق البرنامج الخاص للأمن الغذائي عام 1994 بعد موافقة مجلس المنظمة في دورته السادسة بعد المائة، بهدف الحد من الجوع وسوء التغذية من خلال زيادة إنتاجية المزارعين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. فعلى المستوى الوطني، كان من المقرر أن ينفذ البرنامج الخاص على مرحلتين، حيث تركز المرحلة الأولى على المشاريع التجريبية التي تثبت إمكانيات تحقيق زيادة سريعة في غلات الأغذية الأساسية وتحسين الأمن الغذائي الأسري والوطني من خلال تطبيق تكنولوجيات محسنة؛ وتتألف المرحلة الثانية من برامج استثمارية واسعة النطاق. وكانت المكونات الأربعة الأساسية للمشاريع التجريبية هي: (1) التحكم في المياه؛ (2) تكثيف الإنتاج المحصولي؛ (3) تنويع نظم الإنتاج؛ (4) تحليل القيود لتحديد المعوقات أمام التوسع في تطبيق التكنولوجيات التي أجريت عليها البيانات العملية.

129– وبدأت الأنشطة التجريبية في 15 بلدا في الفترة 1994–1995، باعتمادات لا تتجاوز 3.5 مليون دولار في إطار الميزانية العادية للمنظمة. وقد توسع البرنامج بسرعة ليصل إلى 105 بلدان بحلول عام 2005 (نهاية المرحلة التجريبية) بتمويل إجمالي قدره 770 مليون دولار، التزمت الحكومات ذاتها بأكثر من نصفه. وتضمنت المنافع التي أثبتتها المشاريع التجريبية: (1) زيادة الغلات والكميات المنتجة؛ (2) فعالية الطرق الإرشادية المستخدمة؛ (3) تحسين مستوى معيشة الأسر الزراعية وسبل العيش على مستوى المجتمع المحلي؛ (4) تعميق الوعي بقضايا الجوع وزيادة الالتزام السياسي بمعالجتها.

130– *البرامج الوطنية للأمن الغذائي*: وبناء على توصيات التقييم الخارجي المستقل (2001–2002)، أدخلت البرامج الوطنية للأمن الغذائي لمساعدة البلدان على العمل بمستوى يكفي لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. وتعالج هذه البرامج الوطنية تحديات كل من الإنتاج الغذائي والحصول على الأغذية، وتشكل عادة جزءا من الجهود الوطنية الأوسع نطاقا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام 2002، بدأ 15 بلدا في تنفيذ برامجه الوطنية للأمن الغذائي بموارد كلية مدرجة في الميزانيات قدرها 5.7 مليار دولار على فترة خمس سنوات وتستهدف أكثر من 30 مليون منتفع. وعلاوة على ذلك، هناك 35 برنامجا وطنيا للأمن الغذائي في مراحل مختلفة من الصياغة والاستعراض.

131– *البرامج الإقليمية للأمن الغذائي*: قدمت المنظمة، في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الدعم لمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية لتصميم وتنفيذ البرامج الإقليمية للأمن الغذائي. وتضم هذه البرامج عادة مكونا رأسيا من الدعم للبرامج الوطنية للأمن الغذائي في البلدان المعنية ومكونا أفقيا للمساعدة في توحيد معايير جودة الأغذية ولوائح التجارة وتعزيز القدرة على الترويج للتجارة الإقليمية والعالمية. وتعمل البرامج الإقليمية الآن في الجماعة

الكاريبية ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنتدى جزر المحيط الهادي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا ورابطة جنوب أفريقيا للتعاون الإقليمي. وهناك 17 برنامجا إقليميا أخرى في مراحل مختلفة من الإعداد.

برنامج التعاون التقني

132- ووفق خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 1994 وسبتمبر/أيلول 2007، على 356 3 مشروعا في إطار برنامج التعاون التقني بمبلغ إجمالي قدره 678 مليون دولار. وتتضمن التطورات الفنية التي جرت خلال نفس هذه الفترة زيادة المشاركة في أزمات الطوارئ الكبرى (مثل الجراد وأنفلونزا الطيور)، وصياغة السياسات والاستراتيجيات، وتيسير وضع اتفاقات التعاون الإقليمي وإنشاء أو الوصول إلى المنظمات الحكومية الدولية، وتدريب الموظفين الحكوميين على المفاوضات التجارية، ومعالجة قضايا التكنولوجيات الحيوية والسلامة الأحيائية، وتصميم برامج الاستثمار الوطنية وبرامج الأمن الغذائي، وتقييم الموارد الطبيعية وما يتصل بها من استراتيجيات الإدارة، وغير ذلك. وتتضمن القضايا الناشئة الأخرى تأثيرات تغير المناخ والطاقة الحيوية على الأمن الغذائي.

133- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وافق المجلس على حزمة من الإصلاحات تهدف إلى تعزيز برنامج التعاون التقني. ويشمل التغيير الرئيسي زيادة التفويض بالسلطة للممثلين القطريين للمنظمة للموافقة على مشاريع مرفق برنامج التعاون التقني حتى 000 200 دولار للفترة المالية. كما جرى تعزيز عملية وضع الأولويات القطرية وأدرجت ضمن عمليات أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. ويزيد الحد الأقصى لميزانية المشاريع الفردية إلى 000 500 دولار. ويجري استخدام أدوات وطرق جديدة لتعزيز ورصد تأثير واستدامة نتائج مشاريع برنامج التعاون التقني. ويسند اهتمام خاص حاليا لأشد البلدان احتياجا، ويركز البرنامج على هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

المساعدات في مجال السياسات

134- من المقر الرئيسي وعلى وجه الخصوص من وحدات سياسات اللامركزية، قدمت المنظمة المشورة والمساعدات في مجال السياسات على أساس مستمر للبلدان وللكثير من المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وشمل هذا العمل في هذا المجال تحليل وصياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، فضلا عن بناء القدرات. وأسفرت التدخلات التي طلبتها البلدان والمنظمات الإقليمية عن استعراضات قطاعية واستراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية ذات صلة بالتنمية الزراعية، وكراسات خاصة بالسياسات وتوصيات محددة بشأن بعض المجالات

مثل تيسير التجارة وتوحيد السياسات في التجمعات الإقليمية. كما قدمت المساعدة لاستعراض وصياغة التشريعات الداعمة.

135- ويمكن إبراز أمثلة على المبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي اتخذتها المنظمة في مجال السياسات فيما يلي:

(أ) إعداد 150 استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي لآفاق عام 2010 (صادقت الحكومات رسميا على 113 استراتيجية منها)؛ وعقد 103 حلقات عمل وطنية تشاركية لمناقشة وتحديث هذه الاستراتيجيات؛ وإعداد مشاريع استراتيجيات وطنية لآفاق عام 2015 لعدد 49 بلدا أفريقيا؛

(ب) تنسيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المنبثق عن نيباد وتقديم الدعم التقني لصياغته. وقد وافق الزعماء الأفريقيون على هذا البرنامج خلال مؤتمر قمة مابوتو عام 2003، فضلا عن مواصلة تقديم الدعم الوثيق فيما يتعلق بالسياسات التقنية والدعوة لعملية تنفيذ البرنامج الشامل؛

(ج) الصياغة الأولية والتنفيذ فيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي لعدد 12 منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية؛

(د) دراسات تشخيصية عن قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة على المستوى الإقليمي مثل: التقارير التي تعد كل سنتين عن الاتجاهات والتحديات في مجال الزراعة في أمريكا اللاتينية؛ والبحر الكاريبي، والدراسة الخاصة بالانعكاسات ذات الصلة بالسياسات للتوسع في إنتاج فول الصويا في بلدان السوق المشتركة الجنوبية (في أمريكا اللاتينية)؛ والدراسة عن انعكاسات النمو السريع في الصين والهند على الزراعة الآسيوية؛ ودراسة عن تقنية زيادة الدعم العام للزراعة لمكافحة الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ودراسات عن الأبعاد المتعلقة بالسياسات للأمن الحيوي في آسيا؛

(هـ) ضمان الاتصال فيما يتعلق بالسياسات الزراعية بأوراق استراتيجية الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وغير ذلك من العمليات القطرية.

136- وقدم الدعم لبناء القدرات من خلال المنهجيات الخاصة بتحليل التأثيرات الاجتماعية – الاقتصادية للسياسات، ودراسات قطاعية وربحية الاستثمارات، فضلا عن العديد من أدوات البرمجيات والمواد مثل CAPPA (النماذج القطاعية) و WinDASI (لتحليل الاستثمار) وECOZONE (للتأثيرات البيئية) وVCA (تحليل سلسلة القيم) وPSIA (أدوات تحليل الفقر والتأثيرات الاجتماعية). وأنشئ مستودع موارد على الويب لصنع السياسات (EASYPol) للتوسع في نشر مواد التدريب المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والسياسات التجارية، بما في ذلك التحليل المؤسسي والمفاوضات التي تطبق على القضايا التجارية والحد من الفقر وسياسات التنمية الزراعية.

137- يمكن إبراز التطورات خلال الماضي القريب على النحو التالي:

(أ) دفعت زيادة الطلبات لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث المنظمة إلى إنشاء دائرة عمليات الإغاثة الخاصة عام 1991 لتعزيز عملياتها الميدانية الخاصة بالطوارئ. وكانت الأنشطة الأولى قاصرة على توزيع المدخلات ووقاية المحاصيل وتحصين الحيوانات للتصدي للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف.

(ب) وفي منتصف تسعينات القرن الماضي، أصبحت دائرة عمليات الإغاثة الخاصة مشاركة بصورة متزايدة في حالات الطوارئ المعقدة (مثل تلك التي حدثت في البوسنة والهرسك ومنطقة البحيرات الكبرى ورواندا، حيث أنشئت أول وحدة لها للتنسيق في حالات الطوارئ عام 1994). وانتقلت دائرة عمليات الإغاثة الخاصة إلى تنسيق الأنشطة الخاصة بالشركاء الآخرين في الشؤون الإنسانية لتجنب الثغرات والتداخل في المساعدات الزراعية ولضمان ملاءمة الاستجابات.

(ج) وفي عام 1996، عهد إلى المنظمة بمسؤولية المكون الزراعي في برنامج الغذاء مقابل النفط في العراق. وكان حجم المشاريع في إطار هذا البرنامج يشكل تحديا هائلا للإدارة حيث بلغ مجموعها 850 مليون دولار خلال مدة البرنامج.

(د) كما استجابت المنظمة للأزمات في كوسوفو (1999) وأفغانستان (2001). وكانت البرامج الرئيسية في هاتين المنطقتين تتسم بتنوع المشاريع، حيث كانت تتراوح بين توزيع البذور وإكثارها وإصلاح الآلات واستبدالها وتجديد قطعان الحيوانات ودعم الخدمات البيطرية.

(هـ) وأدت الطلبات الأوسع نطاقا للمساعدات إلى أن تقوم المنظمة بتوسيع اختصاصات دائرة عمليات الإغاثة الخاصة في عام 2002، وتحويلها إلى شعبة كاملة. وكانت هذه الشعبة تضطلع بمسؤوليات شاملة عن شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، حيث توجه عمليات تقييم الاحتياجات الخاصة بالإغاثة والإحياء في القطاع الزراعي الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان، وتولت قيادة عملية صياغة وتنفيذ البرامج والمشاريع لتحقيق الإغاثة السريعة والإحياء المبكر لقطاع الزراعة. وعلاوة على ذلك، كان لهذه الشعبة تفويضا بتنسيق جميع الأنشطة التشغيلية والإشراف عليها في تلك البلدان أو أجزاء من البلدان التي حددت بأنها تتطلب برامج طوارئ خاصة نتيجة للسياقات السياسية والأمنية المحددة. وينبغي لبرنامج الطوارئ والإحياء في المنظمة أن يدعم الاعتماد على الذات والحد من الحاجة إلى الإغاثة واستراتيجيات التعامل الضار مع الطوارئ (بيع الأصول والهجرة الإجبارية، وغير ذلك) وينبغي أن يستفيد من ميزة المنظمة النسبية الرئيسية ومضاهاة المعرفة الفنية بالموارد، والتركيز على تحسين الإنتاج

الغذائي وسبل عيش المزارعين وأصحاب القطعان وصيادي الأسماك في أعقاب الكوارث وخلال الصراعات والأوضاع الانتقالية.

(و) وقد زادت تعبئة الموارد وتنفيذ برنامج الطوارئ بأكثر من 15 ضعفا منذ عام 1994. ودخل صندوق المنظمة الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل حيز التشغيل في أبريل/نيسان 2004، للإسراع بالتوزيع العاجل للموظفين وعمليات التقييم وتوفير رأس المال العامل إلى أن تصل الأموال المعتمدة من الجهات المانحة.

(ز) وأطلقت برامج رئيسية استجابة لفورة الجراد الصحراوي في غرب وشمال أفريقيا عام 2004 (80 مليون دولار من التمويل من 27 جهة من الجهات المانحة) واستجابة لتسونامي في المحيط الهندي عام 2005 (66 مليون دولار من التمويل للأنشطة في إندونيسيا وسري لانكا وتايلند وميانمار ومالديف وسيشل والصومال).

(ح) وبلغ تسليم برنامج الطوارئ والإحياء في المنظمة 350 مليون دولار في 2006–2007، مع تجاوز مساهمات الجهات المانحة 560 مليون دولار في نفس الفترة. وقدرت تكاليف العمليات الجارية بمبلغ 590 مليون دولار. وقد تركزت الأنشطة في 40 بلدا وإقليما تعرضت لأزمات غذائية وزراعية بما في ذلك، العراق والصومال والسودان والجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وباكستان وإندونيسيا وأمريكا اللاتينية. كما تشارك المنظمة في مختلف أنحاء العالم في التصدي للآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود مثل الجراد وأنفلونزا الطيور شديدة الإمراض. وقدم برنامج المنظمة العالمي لمكافحة أنفلونزا الطيور الدعم لعمليات المكافحة والاستعداد لنحو 135 بلدا.

دعم الاستثمار

138– أنشئت شعبة مركز الاستثمار في المنظمة عام 1994 وذلك في البداية من أجل مساعدة البنك الدولي في زيادة قروضه للزراعة في البلدان النامية من خلال صياغة مشاريع للاستثمار في التنمية الزراعية والريفية. ومنذ عام 1994، تضمن الشركاء الرئيسيون الآخرون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي. ويساعد المركز أيضا البلدان على استخدام أموال ما قبل الاستثمار من برنامج التعاون التقني للحصول على الموارد بطرق إقراض جديدة ولتحسين بيئة سياسات الاستثمار لديها. كما شارك المركز في تعبئة الموارد لمبادرات الإحياء المشتركة مع شعب المنظمة التقنية عقب تسونامي والزلازل والأعاصير، والتدمير الذي يعقب الصراعات وفي إعداد استراتيجيات الانعاش بين أنفلونزا الطيور واستئصالها.

139- وإجمالا، قدم المركز مساعداته للبلدان من 1964 إلى 2006، للحصول على التزامات بالتمويل لنمو 1 606 برامج ومشاريع للتنمية الزراعية والريفية. ويمثل مجموع الاستثمارات أكثر من 82 مليار دولار، مع الحصول على 48.5 مليار دولار خارجيا في شكل قروض وإئتمانات ومنح.

140- وخلال الفترة 1994-2006 القريبة، ساعد مركز الاستثمار في تعبئة موارد لنحو 659 مشروعا معتمدا لاستثمارات كلية تصل إلى أكثر من 33 مليار دولار، يشكل التمويل الخارجي منها أكثر من 22.5 مليار دولار. وفي 2006، ساهم المركز في عمليات الإقراض التي كانت تشكل أكثر من 45 في المائة من قروض البنك الدولي المعتمدة للتنمية الزراعية والريفية. وأوفد المركز خلال الفترة من 1994 إلى 2006 ما مجموعه 285 7 بعثة إلى البلدان.

141- وعلى المستوى الإقليمي، عمل المركز خلال عامي 2000 و2001 كأمانة لفريق المهام المشترك بين الوكالات المعني باستجابة الأمم المتحدة للأمن الغذائي طويل الأجل والتنمية الزراعية، وما يتصل بذلك من جوانب في القرن الأفريقي الذي كان يضم 10 منظمات بما في ذلك المنظمة. وفي الفترة 2006-2007، قاد تعاون المنظمة مع مبادرة المبعوث الخاص للشؤون الإنسانية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وعاون في وضع برنامج الشراكة من أجل الثروة الحيوانية في أفريقيا ويساعد TerrAfrica الذي يمثل منتديا إقليميا متعدد القطاعات لتمكين حكومات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأصحاب الشأن من التوسع في الإدارة المستدامة للأراضي وتعميمها.

142- وعلى الصعيد العالمي، وتمشيا مع دور الدعوة الذي تضطلع به المنظمة في مجال الأمن الغذائي، نظم المركز عام 2001 أول فريق خبراء رفيع المستوى بشأن تعبئة الموارد من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية، كجزء من مؤتمر القمة العالمي للأغذية: *خمس سنوات بعد الانعقاد*. ومنذ عام 2003، اشترك المركز في رئاسة المنتدى العالمي للجهات المانحة المعني بالتنمية الريفية مع وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية في ألمانيا، وهو المنتدى الذي يعمل على تحسين التجانس، بين برامج الجهات المانحة لتعزيز فعالية المعونة وتركيز عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

حاء- الاهتمام بتحديد الأولويات

تحديد الأولويات في سياق المنظمة

143- نظرا لأن المنظمة منظمة حكومية دولية تضم 190 دولة عضو، سوف تصبح عن قريب (192 دولة)، لها طائفة متنوعة عريضة من الاحتياجات والتوقعات من الخدمات في مجالات اختصاصاتها الفنية، فإن قضية تحديد

الأولويات قضية حافلة بالتحديات الكبيرة في سياق أعمالها. وقد نوقشت هذه المسألة في الكثير من المناسبات في الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك أكثر الأجهزة اتصالا بها وهي لجنة البرنامج.

144- ومنذ اعتماد الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000–2015، والتطبيق النشط لمبادئ الميزانية المعتمدة على النتائج في الفترات المالية الأخيرة، سعت الأمانة، بالدرجة الأولى من خلال عملية التخطيط متوسطة الأجل، إلى تزويد الأجهزة الرئاسية بالمشورة المفاهيمية والعملية ولترويج أفضل الممارسات. وسعت الأمانة إلى مواصلة تحسين عملية ترتيب أولويات البرامج والأنشطة، وصياغة الأهداف والمؤشرات، ووضع مواصفات متطلبات الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من مناخ الميزانية التي تقيد الفرص أمام التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن الأولويات ودورة الموافقة على الميزانية الأقل من مثالية، تحققت تحسينات في إطار التخطيط للمنظمة ونظم الدعم، بما في ذلك: وضع نظام دعم أكثر تقدما لنظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذي ودعم التقييم، وإشراك الموظفين الإقليميين بصورة وثيقة في عمليات التخطيط، واستخدام معايير التحليل لوضع الأولويات داخل البرامج. وفيما يلي أمثلة على التدابير التي اتخذتها الأمانة.

تعزيزات لعملية البرنامج والميزانية

145- شهد أواخر تسعينات القرن الماضي تغييرات رئيسية في عملية الميزانية – البرامج المستخدمة في المنظمة نتيجة للاقتراحات التي قدمتها الأمانة واعتمدتها الأجهزة الرئاسية. وقد اعترف بأن الممارسات التي تتبعها المنظمة تبدو متقدمة كثيرا عند مقارنتها بالوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من جانب وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن التنظيم والإدارة في المنظمة الذي صدر عام 2002.

146- وقد قطعت المنظمة شوطا بعيدا منذ الأيام الأولى التي قدمت فيها الميزانيات على أساس بنود الصرف، والمخصصات بالدرجة الأولى بحسب الوحدات التنظيمية وقوائم الوظائف. واتساقا مع الجهود التي بذلت في الكثير من الإدارات الوطنية، اقترحت الأمانة في منتصف تسعينات القرن الماضي أن تضمن ممارسات صياغة البرنامج والميزانية في المنظمة مبادئ أكثر فعالية للتخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية المعتمدة على النتائج، وبذلك تستكمل التجديد الكامل لهذه الممارسات الأخيرة.

147- وأدى ذلك إلى وضع "نموذج برامجي" يستهدف تحسين التصميم وتقديم المبررات الأفضل وتوفير مجموعة تسلسلية من الوثائق الاستشرافية، التي تحدد الأبعاد التكاملية للإنجازات الشاملة التي تسعى لتحقيقها وفقا لآفاق زمنية مختلفة.

(أ) الإطار الاستراتيجي

148- وضع أول *إطار استراتيجي طويل الأجل للمنظمة* (يغطي الفترة 2000–2015) للتوصل إلى وجهة نظر متفق عليها من الأعضاء بشأن دور المنظمة في مساعدتهم على تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة التي صادقوا عليها في هذه الوثيقة:

- حصول جميع الناس في جميع الأوقات على كميات من الأغذية الكافية من الناحية التغذوية والآمنة، لضمان خفض أعداد السكان الذين يعانون من نقص أغذية مزمن إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015.
- مواصلة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، للإسهام في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى معيشة الجميع؛
- صون وتحسين الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

149- وقد أعرب عن الاستجابة المتوقعة من المنظمة في الإطار الاستراتيجي على أساس خمس استراتيجيات مؤسسية رئيسية:

(أ) الإسهام في استئصال انعدام الأمن الغذائي والفقر في المناطق الريفية؛

(ب) الترويج للسياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات وتطويرها وتعزيزها؛

(ج) تحقيق زيادات مستدامة في الإمدادات والكميات المتوافرة من الأغذية والمنتجات الأخرى من قطاعات المحاصيل والحيوانات ومصايد الأسماك والغابات؛

(د) دعم صون وتحسين الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة وتحسينها واستخدامها المستدام؛

(هـ) النهوض بعملية صنع القرار من خلال توفير المعلومات وعمليات التقييم وتعزيز إدارة المعارف لخدمة الأغذية والزراعة.

150- وجرى تحويل هذه الاستراتيجيات المؤسسية لمعالجة احتياجات الأعضاء إلى اثنى عشر هدفا استراتيجيا تحتاج إلى مجموعة من التدابير التكاملية في مختلف البرامج التقنية للمنظمة.

151- كما أبرزت ست استراتيجيات لمعالجة القضايا المشتركة بين إدارات المنظمة في الإطار الاستراتيجي. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى توفير بيئة ممكنة لتحقيق الاستراتيجيات الفنية المشار إليها أعلاه هي *ضمان*

الخبرات الرفيعة، وتعزيز التخصصات المشتركة، وتوسيع نطاق الشراكات والتحالفات ومواصلة تحسين عملية الإدارة، وزيادة الموارد للمنظمة وأعضائها، وتبليغ رسائل المنظمة.

152- وقد أرجئت عملية مراجعة الإطار الاستراتيجي، التي كان من المقرر لها 2006–2007، إلى أن تصدر نتائج التقييم الخارجي المستقل.

(ب) الخطة المتوسطة الأجل

153- تمثل الخطة المتوسطة الأجل التي هي عبارة عن وثيقة تخطيط متوالية كل ست سنوات ويجري تحديثها كل عامين، الوسيلة الرئيسية لصياغة البرامج وترتيب أولوياتها. وتقوم هذه الخطة بتفعيل الإطار الاستراتيجي من خلال الكيانات البرامجية المزودة بمبررات وأهداف ونتائج ومؤشرات التحديد.

(ج) برنامج العمل والميزانية

154- يوفر برنامج العمل والميزانية الذي يعد كل سنتين خطة التنفيذ المحددة التكاليف للفترة المالية الأولى من الخطة المتوسطة الأجل المتوالية. وهي تحدد المخرجات التي يتعين تحقيقها وتبين مخصصات الموارد بحسب الكيانات البرامجية.

النموذج البرنامجي الجديد

155- تركز الكيانات المكونة للبرنامج الكامل للعمل الوارد وصف له في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، بمقتضى النموذج البرنامجي الجديد، على النتائج من حيث المنافع التي ستعود على الأعضاء. وقد طبق هذا النهج لأول مرة عبر جميع البرامج الفنية في المنظمة في الفترة المالية 2000–2001. ومنذ ذلك الوقت، وهذا النظام يشهد تحسينات مطردة في ضوء الخبرات المكتسبة، وزيادة دراية الموظفين والمدراء بتوجهه المعتمد على النتائج. وفي الفترة 2006–2007، جرى توسيع نطاق النموذج بعد مواءمته بصورة ملائمة، ليشمل برامج التعاون التقنية وغير التقنية. ويجري دعم التنفيذ من خلال ترتيبات شاملة للرصد والتقييم تركز على تحقيق المخرجات المقررة في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين والمخرجات الرئيسية طويلة الأجل ذات الصلة والنتائج المتوخاة. ويتيح ذلك القيام بأعمال الرصد المنتظمة والاستعراضات الدورية بواسطة الموظفين الفنيين ومديري البرامج لتيسير إجراء عمليات التصويب والتعديل أثناء العمل.

ترويج وتطبيق معايير لتحديد الأولويات

156- قامت الأمانة، بناء على طلب الأجهزة الرئاسية، باقتراح معايير موحدة لتحديد واختيار الأولويات الفنية. وتقع هذه المعايير، بالصيغة التي صادق عليها المجلس، في فئتين مختلفتين:

(1) تلك التي يمكن أن تساعد في تحديد الأولوية النسبية المسندة لأحد الكيانات بالمقارنة بالكيانات الأخرى، أي:

(أ) الصلة بالإطار الاستراتيجي؛

(ب) التركيز الواضح على الأولويات التي أعرب عنها الأعضاء؛

(ج) تجسيد الميزة النسبية للمنظمة.

(2) تلك التي تعالج على وجه الخصوص نوعية التصميم:

(أ) بيان الصلات السببية بين الوسائل والغايات؛

(ب) مؤشرات واضحة على النوعية والفائدة؛

(ج) الكفاءة التكاليفية؛

(د) احتمال نجاح واستدامة النتائج.

ضمان توسيع نطاق البيانات المسترجعة من التقييم

157- بذلت جهود كبيرة في نفس الوقت لضمان الاسترجاع الأفضل للمعلومات عن نتائج عمليات التقييم للاستفادة منها في برمجة أنشطة المنظمة في المستقبل، فيما يتعلق بكل من عمليات التقييم الخارجي الرئيسية لبعض البرامج أو الاستراتيجيات المختارة، والعملية النشطة المتعلقة بالتقييم الذاتي الذي ينفذ بمبادرة من المدراء المعنيين ذاتهم. وقد تم توفير موارد من خارج الميزانية لوضع عملية التقييم الذاتي على أسس متينة. وفي نفس الوقت، جرت زيادة موارد الميزانية العادية المخصصة للتقييم بدرجة كبيرة.

أدوات أكثر فعالية للمدراء لتيسير تحديد الأولويات

158- يعتبر توافر نظم المعلومات الداعمة الفعالة شرطا أساسيا بديهيا لتمكين المدراء من تقييم مختلف الآراء أثناء مرحلة التخطيط وتحديد الأولويات فيما بين الأنشطة المحتملة التي يمكن تنفيذها في ضوء الموارد المخصصة

لها. وقد كرست الأمانة جهودا كبيرة لوضع أدوات مؤسسية للتخطيط والتنفيذ والرصد خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة.

159- والنظام الحالي، الذي يستخدم في كافة أنحاء المنظمة، هو نظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم الذي وضعه مكتب البرنامج والميزانية والتقييم، في تعاون وثيق مع جميع الإدارات. وقد صمم هذا النظام لدعم عملية ميزانية البرنامج العادي بأكملها، أي تخطيط البرامج ووضع ميزانيته والتنفيذ والرصد والتقييم- على جميع مستويات المنظمة، بما في ذلك المواقع الميدانية.

160- ونظام التخطيط البرامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم نظام متكامل يتمحور حول مبادئ الإدارة المعتمدة على النتائج. وتتسق وظيفته مع النموذج الشامل لإدارة البيانات الإدارية في المنظمة والمعايير الخاصة بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها.

161- ويتيح هذا النظام على وجه الخصوص:

- ضمان الصلات اللازمة بين الإطار الاستراتيجي والتخطيط متوسط الأجل، وذلك الذي يجري كل سنتين؛
- تنفيذ نهج الميزانية (ميزانية البرنامج العادي) المعتمدة على النتائج المتسقة مع نموذج البرنامج الجديد ونظام التقييم المعزز المقام في المنظمة، والذي يرد وصف له أعلاه؛
- إتاحة طائفة من الأدوات لتحقيق الإدارة الفعالة للبرامج ورصدها على مستوى العمل؛
- دعم إعداد الوثائق الرئيسية في عملية تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها (الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرامج)؛
- توليد البيانات ذات الصلة بالبرامج لاستيفاء متطلبات إعداد التقارير والتحليل على جميع المستويات.

طاء - الاهتمام بتعزيز الطابع المتعدد التخصصات

الطابع المتعدد التخصصات في سياق المنظمة

162- يتعين منذ إنشاء المنظمة تقريبا، تنظيم الأمانة على أساس خطوط "تخطيطات" بالدرجة الأولى، حيث تعكس الترتيبات السائدة لدى السلطات النظيرة الوطنية، مثل الوحدات التي تعالج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والإحصاءات والتغذية والتجارة الزراعية، والتعليم والإرشاد في القطاع الزراعي والتسويق والخدمات المالية في الريف، وغير ذلك. وكان من الضروري، حتى في التعامل مع القطاعات الفرعية المعترف بها،

مثل مصايد الأسماك والغابات، تنظيم الإدارات المعنية على أساس الوحدات الفرعية المسؤولة عن الجوانب المتعددة التخصصات (نظم الإنتاج وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وجمع المعلومات ونشرها، وغير ذلك).

163- وقد أدركت الأجهزة الرئاسية والإدارة، لبعض الوقت، حاجة وحدات المنظمة إلى التغلب على ما يشار إليه من دراسات الإدارة على أنه عقلية "silo" أي التفكير ضمن الحدود التنظيمية التقليدية التي تتوافق، كما أشير أعلاه، مع مجالات التخصصات بالدرجة الأولى. وقد نشأت هذه الشواغل على وجه الخصوص عن التحديات والقضايا ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية التي كانت تتزايد تعقيدا. ومن هنا سعت الأمانة، مع مر السنين والتشجيع الكبير من جانب الأجهزة الرئاسية إلى تبني التدابير المتعددة التخصصات حينما تكون مطلوبة.

164- ولجأت المنظمة إلى العديد من الصيغ لكي تحقق ذلك:

(أ) تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين الإدارات من أجل، بحسب كل حالة: (1) استحداث نهج موحدة إزاء المشاكل المحددة في كافة أنحاء المنظمة وضمان الاستجابة المؤسسية الحقيقية للأحداث الخارجية؛ (2) النقاش والاتفاق على التعاون اللازم عبر الوحدات؛ (3) تنفيذ مخرجات محددة متعددة التخصصات أو حتى برامج أوسع نطاقا. ويمكن أن تصبح هذه الآليات ذات طابع دائم نسبيا أو على أساس كل حالة على حدة وذات طابع مؤقت، وأفضل مثل على هذه الحالة الأخيرة أفرقة المهام الخاصة بالمشاريع الميدانية، وخاصة وأن معظم المشاريع يتطلب الآن من المنظمة مدخلات تقنية متعددة التخصصات؛

(ب) تحديد مكان برامجي أو تنظيمي مثل "إرساء" فكرة معينة مشتركة بين التخصصات في كيان برامجي (مثل تعميم القضايا الجنسانية وبناء القدرات وغير ذلك)؛

(ج) تيسر الأنشطة المتعددة التخصصات في مراحل مختلفة من عمليات التخطيط والتنفيذ الأوسع نطاقا في المنظمة.

165- فيما يلي أمثلة بارزة على الاهتمام بتعزيز الطابع المتعدد التخصصات في الفترات المالية الأخيرة.

الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 واختيار
مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات

166– يتمثل أحد الجوانب الرئيسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000–2015 الذي وافق عليه المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 1999 في إدراج استراتيجية عن تعزيز الطابع المشترك بين التخصصات. ومتابعة لذلك، أطلق في أوائل 2000 جهد من شقين لتحديد "مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات" في المدى المتوسط. وتضمن ذلك: (أ) مجموعات العمل المخصصة التي كانت عاملة في الفترة 1998–1999 في وضع الاستراتيجيات المؤسسية الخمس لمعالجة احتياجات الأعضاء، وأدرجت في نهاية الأمر في الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015؛ و(ب) مجموعات العمل المشتركة بين الإدارات التي تعالج حاليا المجالات الفنية ذات الاهتمام المشترك.

167– ولذا، فإن مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات نشأت عن توليفة من الفكر الجديد في معالجة المشاكل الناشئة التي تواجه الأعضاء وتتطلب استجابة متعددة التخصصات من المنظمة ومواصلة العمل الجاري القيم الذي يشمل الإدارات بأكملها. وأدت المناقشات الداخلية المستفيضة إلى اقتراح 16 مجالا من مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2002–2007. ووافقت لجنة البرنامج على ضرورة أن تتطور هذه المجالات بصورة دينامية، وأدت التغييرات اللاحقة إلى تقديم 18 مجالا من هذه المجالات في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2006–2011، وعقب مشورة من لجنة الغابات ولجنة الزراعة في 2005، أضيف مجال آخر عن الطاقة الحيوية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006–2007.

168– وتجدر الملاحظة بأن للمساواة بين الجنسين والتنمية وضعا خاصا بين الموضوعات الرئيسية المتعددة التخصصات حيث تحكمها خطة عمل محددة اعتمدها مؤتمر المنظمة، وتضم متطلبات مصاحبة بشأن تقديم تقارير رسمية للأجهزة الرئاسية. وتقود عملية تنفيذها الآن شعبة خاصة بها (هي الآن شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية) وتدعمها شبكة من "جهات الاتصال بشأن القضايا الجنسانية" في جميع الوحدات المعنية في المقر وفي المكاتب الإقليمية.

تعميم مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات وزيادة استخدام
التخطيط المشترك "للتقييم التقديري"

169– كان تعزيز العمل المشترك بين التخصصات، في الآونة الأخيرة، يمثل أحد المبادئ الموجهة الكامنة وراء مبادرات الإصلاح المعتمدة في الفترة 2005–2007. وجرى تعزيز التخطيط المشترك "للتقييم التقديري" ولاسيما من حيث علاقته بالمجالات المحددة هنا بوصفها من مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات. وكان ذلك

يتماشى أيضا مع التوجيه الصادر من لجنة البرنامج والذي يدعو إلى زيادة الانتقائية واستحسان "تعميم" مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات في هيكل البرنامج، حيثما يكون ذلك ممكنا. ومن هنا فقد أعيد معظم مجالات الأولوية للعمل المشترك بين التخصصات السابقة في شكل كيانات برامجية متعددة التخصصات جرى تثبيتها بصورة متينة في معظم البرامج ذات الصلة في برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك على سبيل المثال الكيانان البرنامجيان المخصصان عن تغير المناخ والطاقة الحيوية.

الترتيبات التنظيمية

170- وثمة مثال ذو مغزى من الاهتمام بالطابع المتعدد التخصصات في الإصلاحات التي نفذت خلال الفترة 1994-1995 يتمثل في الارتقاء بالوحدة التي تعالج القضايا الجنسانية إلى وضع الشعبة مما ييسر التفويض الممنوح لها بالقيام بأعمال التنسيق الشامل في كافة أنحاء المنظمة.

171- وقد أجرى المزيد من التغييرات في الآونة الأخيرة في الهيكل التنظيمي في 2005-2007 استجابة للاهتمامات بزيادة فعالية العمل عبر خطوط التخصصات بشأن الموضوعات الفنية، وعلى وجه الخصوص، جرى تعزيز الدعم المقدم لدعم إدارة المعارف وبناء القدرات من خلال الشعبة الجديدة المعنية بتبادل المعارف وبناء القدرات الجديدة، والعمل في مجال تغير المناخ والطاقة الحيوية من خلال شعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية.

172- وعلى المستوى الميداني في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قدمت المساعدة الكبيرة للخدمات التي تقدم للبلدان والتجمعات دون الإقليمية من خلال تشكيل أفرقة متعددة التخصصات في المكاتب الإقليمية الفرعية.

التمويل التحفيزي المركزي

173- أدرج منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2002-2003 اعتماد في الميزانية للموارد التحفيزية المتعلقة بدعم العمل متعدد التخصصات، وكان هذا الاعتماد بمستوى متواضع في البداية. غير أن برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 يتضمن زيادة كبيرة في التمويل التحفيزي المركزي تصل بالاعتماد المتوافر إلى 2.8 مليون دولار. وقد خصص 1.6 مليون دولار من هذا المبلغ لدعم العمل بشأن إدارة المعارف وبناء القدرات وتغير المناخ والطاقة الحيوية، في حين سيتاح المبلغ المتبقي من الاعتماد للمجموعات لمعالجة الأنشطة متعددة التخصصات ذات الأولوية على أساس "تنافسي"، أي رهنا بالمزايا المعينة المدرجة في الطلبات المقدمة من هذه المجموعات، ومع مراعاة كذلك توافر الموارد من خارج الميزانية في نهاية المطاف.